جـامـعـة قـاصـدي مـربـاح – ورقـلـة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي
بـعنـــــوان:

تحليل العلاقة التبادلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال للفترة (2000-2020)

من إعداد الطالبة:
د بـــه إشـر ا ق

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ سلامي أحمد	(أستاذ، جامعة ورقلة)	رئيسا
أ.د/ محمد الطيب دويس	(أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة)	مشرفا و مقررا
أ.د/ محمد الطاهر لعمودي	(أستاذ، جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية: 2021- 2022

الاهداء

الحمدلله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى سيدنا محمد عليه وعلى إله أفضل

الصلاة وازكى التسليم،الحمد لله الذي وفقن التثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بهذه

المذكرة ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى والتي أهديها

إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامنا أشواك الطريق ، إلى الذي لا تكفيه كلمات الشكر و العرفان ابي الحبيب أطال الله في عمره و ألبسه ثوب الصحة العافية ،إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و الحنان إلى بسمة الحياة و سر الوجود إليك أمي الحبيبة أطال الله في عمرها وألبسها ثوب الصحة والعافية

إلى من أعتمد عليه وأكتسب القوة منه ويكون معه

الفرح والسعادة والعطاء بلا حدود،إلى من شاركته حياتي وأجمل أوقاتي أخي الغالي (أحمد زكرياء)

وفقه الله في حياته

إلى أختي التي لم تلدها أمي نسيبة مختاري سندي في الحياة

إلى براعم العائلة صفوان عمران برهان سلطان جواد

إلى صديقاتي الأعزاء وئام زليخة زينب رحاب منيرة أصالة

إلى كل من يسعهم قلبي و لم يسعهم قلمي

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك ،فالشكر أولا الله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و نتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ المشرف" أ.د دويس محمد الطيب " الذي كان نعمة المشرف و الموجه الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث و لم يبخل علينا بالنصح و التوجيه من أجل أن ينجز هذا البحث على أحسن صورة . شكر خاص لأساتذة التخصص وأخص بالذكر دكتور براهيم خويلدي و دكتور هتهات سعيد

كما أشكر السادة أعضاء اللجنة الموقَّرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

و لا يفوتني أن أشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية

تشكراتي للجميع مع حبي وامتناني ووفائي، وليعذرني من لم أذكر اسمه سهوا مني، فبارك لله فيكم

وجازكم لله عني خير الجزاء.

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإنفاق العسكري كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي مقاس بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي، وتم استخدام نماذج تحليل بياناتPanelعلى عينة مكونة من 18 دولة عربية وهذا خلال الفترة 2000-2020، بينت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي أي الإنفاق العسكري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي لكل الدول العربية، وأن نموذج التجميعي هو الأنسب لأن دول العربية لها نفس السلوك في مجال الإنفاق العسكري.

الكلمات المفتاحية: إنفاق العسكري؛ نمو الاقتصادي؛ ناتج محلي إجمالي؛ نماذج Panel.

Abstract: This study aimed to find out the relationship between military spending as an independent variable and economic growth measured by GDP as a dependent variable. The study relied on the analytical descriptive approach in the theoretical aspect and the standard approach in the applied aspect, and models were used to analyze Panel data for the period 2000-2020 in 18 Arab countries. The results of the study showed an inverse relationship between military spending and economic growth, i.e. military spending negatively affects the economic growth of each Arab countries, and that the aggregation model is the most appropriate because the Arab countries have the same behavior.

Key words: military spending; economic growth; GDP; Panel Data

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والإنفاق العسكري	
المبحث الأول: مفاهيم عامة للإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي	2
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	13
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	13
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغات الأجنبية	16
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني:دراسة قياسية تحليلية لأثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي	
تمهيد	25
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	25
المبحث الثاني: نتائج دراسة أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الدول العربية ومناقشته	28
خلاصة الفصل	41
الخاتمة	43
المراجع	45
الملاحق	

قائمة الجداول

الجدول (1-1): جدول يوضح أهم الفوارق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية 7

الجدول (1- 2): مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية 19

الجدول (1-3): مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية(تابع) 20

الجدول (1-4) مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الانجليزية والدراسة الحالية 21

الجدول (1-5) مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الانجليزية والدراسة الحالية(تابع) 22

جدول (2-1) قيم مؤشرات الإحصائية من ناتج المحلي الإجمالي و نسبة الإنفاق العسكري من PIB 29

الجدول (2-2): نتائج تقدير النموذج التجميعي 32

الجدول(2-3):نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة 33

الجدول (2-4):نتائج تقدير نموذج لتأثيرات العشوائية 33

الجدول (2-5):نتائج إختبار فيشر 34

الجدول (2-6):إختبار WALD 35

الجدول (2-7): نتائج اختبار Hausman 36

الجدول (2-8): نتايج إختبار Breusch-Pagan 37

الجدول (2-9): نتائج إختبار pesaran CD 38

الجدول (2-10):نتائج الاختبار الانحدار الذاتي 38

الجدول (2-11): نتائج اختبار Levene 39

الجدول (2-12): النموذج المناسب لدراسة 39

قائمة الأشكال

الشكل(2-1): أعلى قيمة و أقل قيمة للنمو الاقتصادي 29

الشكل(2-2):أعلى قيمة و أقل قيمة لنسبة الانفاق العسكري من PIB 30

الشكل(2-3): يوضح نسبة تطور الانفاق العسكري من ناتج الداخلي الخام 30

الشكل (2-4): **يوضح تطور نسبة النمو الاقتصادي** 31

الشكل (2-5): تمثيل النقطي للإرتباط الخطي 32

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق (أ)	نمو الإجمالي ناتج المحلي (سنويا)%	**48**
الملحق (ب)	نسبة الإنفاق العسكري من (PIBسنويا)%	**49**
الملحق(ج)	مصفوفة الارتباط الخطي	**50**

مقدمة

أولا: توطئة

تسعى كل الدول إلى النهوض باقتصادها من خلال الاستثمار في المشاريع الاقتصادية، التي تعود على المواطن والدولة بالفائدة في نفس الوقت عبر توفير السلع ومناصب العمل والتقليل من الواردات، ويقاس نمو اقتصاد أي دولة بتطور الناتج الداخلي الخام لها، لكن توجد بعض النفقات التي تُقدم عليها الحكومات وليس لها عائد اقتصادي واضح مثل الإنفاق على الشؤون العسكرية للدولة. الدفاع من المهام التي مارستها المجموعات البشرية منذ القدم، واتخذ أشكال متعددة مع التطور لذا أصبحت المؤسسات العسكرية تشكل قطاعا داخل الاقتصاد القومي. الوطن العربي يمتاز بميزتين، الأولى تتمثل في بروز أنظمة مدعومة من قبل المؤسسة العسكرية، والثانية: تتصف بديمومة حالة الحروب والصراعات المسلحة لذا ارتفعت النفقات المخصصة لها على حساب بعض القطاعات، مما أدى إلى تأخرها في الكثير من الجوانب، وأصبح الوطن العربي من أهم الأسواق لصادرات السلاح العالمية، حيث كرست كافة الموارد الاقتصادية على الجانب العسكري لبناء قوة عسكرية لتحافظ بذلك على توازنها الاستراتيجي في المنطقة وردع أي عدو محتل. لكن الإنفاق الموجهة للشؤون العسكرية يعتبر نفقات بدون فائدة تسهم في الخفض من نمو الناتج الداخلي الخام، أما أن هذه النفقات تعطي قوة للاقتصاد من خلال توفير الاستقرار السياسي والسيادة على الثروات والقرار السياسي يساهم في توفير بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي، طبيعة هذه العلاقة التبادلية بين النفقات العسكرية والناتج الداخلي الخام هو الموضوع الذي قمنا باختياره لدراسته على عينة الدول العربية.

وتتمثل الدوافع الاقتصادية في تدعيم البنية الأساسية لدولة وتوفير فرص العمل من خلال الصناعات الحربية وكذلك الحد من التبعية العسكرية والاقتصادية للخارج، ويلاحظ أن الدوافع الأمنية تحتاج إلى قاعدة اقتصادية قوية، ونجاح عملية التنمية الاقتصادية تحتاج إلى الاستقرار الداخلي والخارجي وهذا ما يوفره ويحققه الإنفاق العسكري

ثانياً: الإشكالية

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي العلاقة التي تربط بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الدول العربي؟

للإجابة على السؤال الرئيسي لهذا البحث يمكن تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يؤدي الإنفاق العسكري لتحقيق النمو الاقتصادي؟
2. هل يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنفاق العسكري؟
3. هل يؤثر الموقع الجغرافي على قرار النفقات العسكرية؟

ثالثا: الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسة سوف نقوم باختبار الفرضية الرئيسة التالية:

- **توجد علاقة تأثير لحجم الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي.**

للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية سوف نقوم باختيار فرضيات للدراسة على النحو التالي:

- يساهم الإنفاق العسكري في تحقيق النمو الاقتصادي؛

- يؤدي زيادة النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنفاق العسكري؛
- يساهم الموقع الجغرافي في تحديد حجم الإنفاق العسكري.

رابعاً: مبررات اختيار الموضوع

توجد عدة أسباب لاختيارنا لهذا الموضوع من بينها ما يلي:

- طبيعة التخصص؛
- الميول للدراسات القياسية؛
- طبيعة الموضوع وعلاقته بالدول العربية.

خامساً: أهمية الدراسة

يكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة نذكر منها ما يلي:

- تكمن أهمية البحث في حساسية الموضوع المتناول، وذلك في ظل تنامي مستويات الإنفاق العسكري العالمي؛
- الجدل القائم حول ضرورة التسلح أم ضرورة التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

سادساً: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الجانب النظري للإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي؛
- إيجاد العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو؛
- تحليل هذه العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

سابعا: نطاق وحدود الدراسة

سيتم تقسيم دراستنا إلى حدود زمانية ومكانية.

– الحدود الزمانية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة (2000-2020) ويمكن تغيرها في حال عدم توفر البيانات

– الحدود المكانية: مجموعة الدول العربية المتوفر بيانتها : الجزائر، تونس، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، جمهورية مصر العربية، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اليمنية

ثامناً: مرجعية البحث

اعتمدنا في بحثنا هذا على عدة مصادر فيما يخص الجانب النظري منها: الكتب والمقالات والبحوث العلمية أما بالنسبة للدراسة القياسية بالإضافة إلى الكتب والمقالات اعتمدنا أيضا على الدروس المتاحة على الانترنيت وذلك لفهم أساليب الكمية المستخدمة في قياس العلاقة بين المتغيرات الدراسة الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

تاسعاً: المنهج المتبع

نظرا لطبيعة الموضوع الذي سنتناوله ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي،وذلك لإلمام بالجوانب النظرية والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي للموضوع. وبما أنه لدينا متغيرين ومجموعة من الدول عربية وفترة دراسة أي سلاسل مقطعية، وسوف نستخدم سلاسل بانل كأداة لتحديد النموذج الأمثل المفسر للظاهرة المدروسة.ولتحليل البيانات الإحصائية لكل من النمو الاقتصادي و الإنفاق العسكري، سوف نستخدم كل من Evi0ews، Exel .

عاشراً: صعوبات الدراسة

تمثلت أهم صعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة تمثلت في الجانب التطبيقي وذلك لغياب بعض البيانات المتعلقة بمتغيرات الدول العربية محل الدراسة، وتم تعويضها باستخدام أساليب إحصائية وتم حذف بعض الدول نظرا لفقدان كبير في بياناتها.

حادي عشر: هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف التي قام عليها هذا البحث وجب تقسيمه على فصلين،سبقتهم توطئة حول موضوع الدراسة لتنتهي بخاتمة.تناول الفصل الأول الإطار النظري للإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي بصفة عامة وذلك في مبحثين، المبحث الأول قُسّمَ إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول خُصص للمتغير المستقل والمتمثل في الإنفاق العسكري والمطلب الثاني خصص للمتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي، أما المطلب الثالث فتناول العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العسكري. شمل المبحث الثاني الدراسات السابقة حيث قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، الأول للدراسات العربية السابقة، الثاني للدراسات الأجنبية السابقة والثالث يحتوي على العلاقة بين الدراسات المتناولة والدراسة محل البحث.

أما الفصل الثاني فتناول أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي ودراستها دراسة قياسية تحليلية وتم ذلك في مبحثين، حيث أن المبحث الأول خصص للطريقة والأدوات المستخدمة والذي قُسِّم إلى مطلبين مطلب خاص بطريقة الدراسة ومطلب خاص بالأدوات المستخدمة، أما المبحث الثاني فخُصص لعرض نتائج الدراسة ومناقشتها حيث قُسِم إلى مطلبين مطلب خاص لتقديم النتائج المتواصل إليها والمطلب الثاني خاص لنتائج مناقشة الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي والإنفاق العسكري

تمهيد:

يشمل هذا الفصل جملة من المفاهيم المرتبطة بالإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، وسنتطرق إلى إبراز العلاقة بين المتغيرين، كما سنتعرف على مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وكذا علاقة هذه الدراسات بالدراسة الحالية، وعليه سيكون هيكل هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة للإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي

يعتبر أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي نالت اهتمام الاقتصاديين لاعتبار الإنفاق العسكري من نفقات الميزانية، ويعتبر النمو الاقتصادي من بين مؤشرات الاقتصاد لهذا سنتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العسكري

يرتبط الإنفاق العسكري لأي دولة بحجم المخاطر التي تتعرض لها ،سواء كانت تلك المخاطر قائمة أو محتملة في لحظة ما في المستقبل وأنه أيضا يرتبط بقدرة الدولة على تحمل الآثار الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف الإنفاق العسكري

الإنفاق العسكري يفرض تحدٍّ من نوع جديد. فهو احد أوجه الإنفاق التي تنمو بمعدلات متسارعة ،دون أن تعطي عائدا اقتصاديا ملموسا على شكل سلع و خدمات سوقية، ومن جهة أخرى فان غياب الأمن، الذي يترتب على تقليص الموارد المخصصة للمؤسسة العسكرية ، قد يهدد أو يقضي على كل منجزات التنمية في حال وجود خطر خارجي .و القناعة التي سادت الأدبيات الاقتصادية ، والتنموية منها بالذات، و لذا ينبغي وضع كافة القيود التي من شأنها ضمان توسعه بمقدار الحاجة الحقيقية للدولة ، وان هناك علاقة تبادلية (trade_off)بين التسلح و التنمية ، وان زيادة العبء العسكري سيخفض من الموارد المتاحة للاستثمار ،و من ثم يعمل على تباطؤ المعدلات النمو.[1]

يعرف النفقات العسكرية حسب ما وضع من قبل الصندوق النقد الدولي بأنها عبارة عن مجمل النفقات سواء ما يندرج في بند الدفاع أو ما يندرج في بنود أخرى والمرصود للمحافظة على القوات المسلحة،بما في ذلك المشتريات العسكرية من الذخائر والمعدات ومن ضمنها تخزين أصناف منجزة الصنع على ألا تحسب المواد الأولية الصناعية المطلوبة لإنتاجها وكذلك المرصودة للإنشاءات العسكرية والتعبئة والتدريب والتجهيز والانتقال والغذاء والكساء وإسكان العسكريين وتأمين رواتبهم[2].وحسب التعريف الوارد في كتاب السنوي لمعهد ستوكهولم للأبحاث السلام الدولي عام 2008، فيعرف الإنفاق العسكري على انه يتضمن الإنفاق على الجهات الفاعلة والنشاطات التالية:

1- القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام؛

2- وزارات الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية؛

3- القوات شبه عسكرية،عندما يحسب على أنها مدربة ومجهزة لعمليات العسكرية؛

4- النشاطات العسكرية في الفضاء،وهو يشمل الإنفاق الجاري ورأس مالي على:

أ- الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين والخدمات الاجتماعية للأفراد؛

ب-العمليات والصيانة؛

[1]عبد الرزاق الفارس،السلاح والخبز النفاق العسكري في الوطن العربي 1970- 1990 دراسة في الاقتصاد السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي1993. ص37

[2]حابس فؤاد يوسف عصفور،أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول الطوق،جامعةاليرموك،نيسان 1996 ص 7.8

ت- المشتريات؛

ث - البحث وتطوير العسكريين؛

ج -المساعدة العسكرية (في النفاق العسكري في البلد المانح)

ويستثنى من هذا التعريف الإنفاق على المهمات المدنية والمشاريع الاقتصادية، والإنفاق على النشاطات العسكرية السابقة، كالمساعدات الخاصة بالمحاربين القدامى، والإنفاق على تبديل الأسلحة، وتدمير التالف منه[1].ومنه الإنفاق العسكري هو تكلفة مالية يتم استهلاكها لأغراض العسكرية وما يتعلق بها لتحقيق قوة عسكرية وتحقيق الأمن وذلك عبر تحقيق الاستقرار.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للإنفاق العسكري

أولا: نظرية الجغرافيا السياسية

تعتبر الجغرافيا السياسية فرعا رئيسيا من فروع الجغرافيا البشرية. التي تهتم بدراسة الوحدات السياسية ومقومات وجودها وتطورها بالاعتماد على عناصر البيئة الجغرافية التي تفيد في خصائص تلك الوحدات السياسية[2]. تعرف الجغرافيا السياسية بأنها ذلك العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس، لذلك يعد جوهر نظرية الجغرافيا السياسة هو الأرض، أو مساحة السياسية التي تنظم فيها الدولة بسكانها ومواردها وفي إطار هذه المساحة تقوم الدولة[3].

تُعرف أيضا بأنها تختص بدراسة التباينات المساحية والتشابه أو التجانس المساحي القائم في الشخصية السياسية وتعالج الدولة كجزء في الأرض مترابط وله علاقاته الداخلية والخارجية وذلك فهي جزء من كل مساحي متباين ومركب[4].تسعى النظرية إلى دراسة تأثير عوامل الجغرافيا في السياسة ويمكن تقسيم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة بصفة عامة إلى مجموعتين:

- مجموعة العوامل الطبيعية: الموقع حجم الدولة، مساحة الدولة، المناخ، التضاريس؛
- مجموعة العوامل البشرية: عدد السكان، معدل النمو، التفوق العلمي،القدرة على استخدام الموارد وتوظيفها، اللغة.

من العوامل التي تأثر في قوة الدولة ومكانتها السياسية مجموعة عوامل الطبيعية التي تلعب دورا كبيرا في توجيه سياسة الدولة في المقومات الاقتصادية لها، وكيف تؤثر أهم العوامل الطبيعية(الموقع،الحجم،حدود) في تحديد سياسة الدولة في الإنفاق العسكري و من أهم هذه العوامل هي:

أ- الموقع :

هو المدخل الذي يبدأ به عادة الدراسات الجغرافيا، وله أهمية كبيرة في الجغرافيا السياسية لأنه يتناول تحديد مكان الدولة وتحدد مكانها بالنسبة[5]:

[1] مي حمد احمد زيارة، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، جامعة الأزهر، غزة، 2014 ص37.38.

[2] شافعي صافية،الإنفاق العسكري بين المتطلبات الأمن ورهانات التنمية،جامعة 8ماي 1945، قالمة 2018 ص29.

[3] علي خزان،تأثير الإنفاق العسكري على التنمية دراسة حالة الجزائر 1990-2015، جامعة ورقلة، الجزائر،2016، ص7.

[4] محمد حجازي محمد، جغرافيا سياسية،جامعة القاهرة،مصر ،1996-1997 ص32

[5]محمد حجازي،مرجع السابق، ص79 -89.

1-الموقع الفلكي:موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول وخطوط العرض؛

2-موقع الدولة من اليابس والماء؛

3-موقع الدولة بالنسبة لدول المجاورة.

لذلك يعتبر الموقع الجغرافي هو الذي على أساسه تبني السياسات الدفاعية و الهجومية و ذو أهمية كبيرة للدول في أوقات السلع و الحرب فتسعى الدول القارية إلى تعزيز قوتها البرية في حين تسعى الدول البحرية إلى تعزيز قوتها البحرية ،كذلك مثلا يقف الشكل الطولي للدول خاصة تلك التي تمتد باتجاه شمالي الجنوبي فإن هذا الشكل يقف عائقا كبيرا أمام عملية دفاع عن حدود الدولة و حمايتها ،بالمقابل قد يمنح الشكل الطولي و خاصة تلك التي تمتد باتجاه شمالي الجنوبي على طول على طول عدد كبير من الدوائر العرض فوائد اقتصادية كبيرة تتمثل في توفر الثروات المعدنية التي قد تنعكس بمردود اقتصادي جيد ينعكس على قوة عسكرية و الاقتصادية للدولة[1].

ب- حجم الدولة:

هو عاملا مهم جدا في قوة الدولة، فكم من دولة صغيرة الحجم مساحة وسكانيا، حققت تقدما اقتصاديا واجتماعيا ولكن لضآلة الحجم لم تتمكن هذه الدول من الوصول إلى مصاف الدول العظمى، وليس الحجم هو الاعتبار النهائي في قوة وضعف الدولة،و اتساع المساحة لا تعني كثير بالنسبة لقوة الدولة أو قيمتها، فإذا أخدنا المساحة وحدها نصل إلى نتائج غير صحيحة، معنى ذلك أن المساحة وحدها لا تؤهل لأن تكون دولة عظمى، وكلما كانت الدولة أعظم مساحة و أكثر سكانا من غيرها كلما كانت أمام هذه الدول فرصة أكبر في أن تنهض و ترتقي، وأن إتباع يساعد على التباين في الموارد الطبيعية و التنوع في المقومات الدولة الاقتصادية [2].

ت- الحدود السياسية:

هي الإطار الفعلي الذي تنتهي عنده السيادة السياسية والصلاحيات التنفيذية للدولة وهي الإطار الخارجي للدولة ونهاية نفوذها وأراضيها[3].تؤثر الحدود السياسية من حيث كبرها وصغرها على القوة السياسية والعمل الدبلوماسي وشكل قوها المسلحة وتأثير على المقدرة الاقتصادية ودورها في الحرية انتقال وتبادل التجاري والثقافي والتكنولوجي، لذلك تعد الحدود نقطة تماس والتي من خلالها تقوم الدولة بوظيفتها الأساسية وهي حماية أركانها من المحاصرة الخارجية والاعتداءات الأجنبية، والحدود أحد مقومات التي تستمد منها الدولة أمنها الداخلي ويعطيها عامل حدودي الفعالية وحصانة أمنية وعسكرية واقتصادية.ويعتبر الجهاز العسكري هو الجهاز الأمني الأساسي المعني لحماية الحدود فان متغيرات الأمنية الجديدة المتعلقة بالحدود أثرية بشكل كبير على سياسات الدول من خلال زيادة المخصصات المالية لهذا القطاع لمواجهة[4].

ثانيا: النظرية الإستراتيجية "سباق التسلح"

[1]علي خازن،نفس المرجع السابق،ص09.
[2]محمد حجازي، نفس المرجع السابق، ص100-109.
[3]نفس المرجع السابق،ص226-227.
[4]علي خازن، نفس المرجع السابق، ص11-12.

مفهوم الإستراتيجية أو كلمة الإستراتيجية استعملت سابقا في القرن 16 من اجل الإشارة إلى الإدارة العسكرية في إقليم أو مقاطعة وذلك عند الروم سنة 1721[1]. وسباق التسلح هو نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر تسعيان إلى تحسين أمنها، الواحدة مقابل الأخرى من خلال بناء قوة عسكرية، و غالبا ما يعرف منطق سباق التسلح بظاهرة الفعل وردة الفعل،وليس من الضروري أن يكون سباق التسلح تدفع بدولة ما إلى زيادة عدد المدخرات التي تمتلكها مقابل بما لدى خصمها، ويعتبر جوهر سباق التسلح هو نقص الثقة بين الأطراف، فمع تصاعد السباق التسلح تزداد حدة التوتر ويصعب التعاون ويصبح من الصعب التعاون ويصبح من الصعب جدا تحقيق الآمن ، و أحيانا هناك نزعة في سباق التسلح إلى زيادة أهمية قوة الخصم الحقيقية،والسبب في ذلك نقص في المعلومات الدقيقة والصحيحة المتعلقة بعدد الأسلحة[2]. وينظر إلى سباق التسلح على أنه غالبا ما يمنع الأطراف قدرات من شأنها خلق خيارات،وهذه الخيارات ذات طبيعة عسكرية قد تقود إلى:

-حرب من خلال ضربة الخاطفة؛

- حرب من خلال هجوم المفاجئ؛

- الهجوم الكاسح من قبل أحد الأطراف.

هناك مدرسة فكرية وإستراتيجية ترى أن التسلح المتصاعد من شأنه منح الحرب، أي أن سباق التسلح يعمل كرادع للحرب، ويدلل ذلك على صحة هذه النظرية بطول فترة " السلام" أو غياب الصراع العسكري بين المعسكرين الغربي والشرقي بعد الحرب العالمية الثانية[3].

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الإنفاق العسكري

يُعتبر الإنفاق العسكري من المؤشرات الرئيسية التي تعكس الواقع الحقيقي للقوة العسكرية والاقتصادية للدولة، ولتعبير عليه هناك العديد من المؤشرات لقياسه منها:

- **الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي GDP**: هذا المقياس يعد أكثر استخداما من غيره نضرا لأهميته وشموليته، ويعتبر أفضل مقياس للموارد الاقتصادية، التي تستحوذ عليها الدولة ويقيس هذا المؤشر حجم الثقل الذي يحتله الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي، ويعتبر مثلا لمقارنة بين الدول[4]؛

- **الإنفاق العسكري كنسبة من الدخل القومي**: وهو من مؤشرات شحيحة الاستخدام وهو يعبر عن نسبة مئوية من الدخل القومي المتولد من القطاع العسكري.[5]

يختلف هذا المقياس عن الناتج القومي الإجمالي من حيث انه لا يشتمل الضرائب الغير مباشرة ويسمح باستهلاك رأس مال وأيضا يعطي الدخل القومي صورة أفضل للموارد الحقيقية التي تمتلكها الدولة[6]؛

[1]صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،ص12.

[2]مارتن غريفيشش وتيري اوكالاهان، مفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي الإمارات العربية ،2002 ص 245.

[3]عبد الرزاق الفارس،السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1980-1990، مركز دراسات الوحدة العربية ص201-203.

[4]محمود محمد صبره،جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي،جامعة الأزهر،غزة ،2014،ص38.

[5]حابس فؤاد يوسف يعقوب،آثر النفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموع من دول الطوق، جامعة اليرموك، نيسان 1992،ص49.

[6]حابس فؤاد يوسف يعقوب، نفس المرجع السابق، ص16.

- **الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الموازنة الحكومية**:يبين هذا المقياس نسبة نتائج قرارات توزيع الموارد الحكومية بين مختلف القطاعات الحكومية ويمتاز بأن المعلومات الخاصة بالنفقات الحكومية متوفرة من خلال فترات طويلة،ومن محددات استخدام هذا المقياس أن النفقات الحكومية ليست كافية للمقارنة، كون بعض الحكومات تميل إلى وضع نسبة عالية من الموارد الاقتصادية في الميزانية الحكومية أكثر من تلك التي تخصصها حكومات دول السوق؛

- **نصيب الفرد المدني من الإنفاق العسكري**:يعبر هذا المؤشر عن القدر الذي يتمتع به الفرد من حماية،مقابل تنازله عن الاستهلاك المدني، ولكن من المنظور النقدي، أي حجم الاستهلاك الفردي من سلعة الدفاع، ومقدار تضحيته بالاستهلاك المدني، في سبيل الحصول الكافية؛

- **نصيب الفرد العسكري من الإنفاق العسكري**:ويعني العلاقة بين عدد منتسبي القوات الدفاع، ومقدار الإنفاق، والمشاركة العسكرية تعني جميع الأفراد المستخدمين في المؤسسة العسكرية من إجمالي عدد السكان، ويركز هذا المفهوم على الموارد البشرية في قياسات النفقات العسكرية، ويقدر من خلال هذا المقياس متوسط حجم الموارد الاقتصادية التي تسخر لخدمة الفرد العسكري، ويستخدم هذا المؤشر في المقارنات الدولية، او من اجل تعبير عن العب العسكري وفقا لما تم سرده من مقاييس مختلفة للإنفاق العسكري.اختيار المقياس مناسب يتحدد حسب الظاهرة ولا وجود لأفضلية بينهم ولكل مؤشر حدود للاستخدام، وكل مؤشر يعني نتائج تختلف عن غيره من المؤشرات الأخرى وهناك بعض المؤشرات التي يجب أخدها بعين الاعتبار والتي لا تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة[1].ولا يوجد مؤشر أحسن من الأخر لكل مؤشر نتائجه الخاصة.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يُعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية سلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين،وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية،كما يُعرف كذلك بأنه تغيير ايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن،أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة، إضافة إلى شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن[2]. ويُعرف سيمون كارنت النمو الاقتصادي على أنه ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد من للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي لها[3].وهو أيضا التوسع الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من

[1] محمود محمد صبره، نفس المرجع السابق، ص39

[2] لوح حكيم،دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة 1990-2013،جامعة عبد الحميد بن باديس الجزائر 2017ص86

[3] جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة ،2014،ص4

الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في ناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية وهو أيضا زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن بحيث[1]:

متوسط الدخل= الدخل الكلي/عدد السكان

يقُصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي ناتج المحلي أو دخل القومي الحقيقي،بما يحقق زيادة في متوسط النصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.[2]هناك فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية،حيث مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، أي أن التنمية الاقتصادية عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- إحداث تغيير في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات؛
- ضمان حياة كريمة للأفراد؛
- ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي،أو المتبقي بعد حاجات الأفراد،والموجه للاستثمار.[3]

يُمكن استنتاج أن يكون النمو الاقتصادي محقق في بلد ما دون أن تكون هناك تنمية اقتصادية بينما عندما تكون تنمية اقتصادية حتما سيكون نمو اقتصادي.

الجدول (1–1): جدول يوضح أهم الفوارق بين النمو الاقتصادي والتنميةالاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاد أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي بين الأفراد. - يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد - لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	- عملية مقصودة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. - تهتم بنوعية السلع والخدمات؛ - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي،خاصة بالنسبة لطبقة الفقيرة؛ - تهتم بمصدر الدخل القومي وبتوزيعه؛

المصدر: جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة ،2014،ص5

الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي:

أ– النموذج لكلاسيكي وتحليله لنمو الاقتصادي:

تزامن ظهور النظرية لكلاسيكية مع الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، وتركت هذه الثورة أثرها على أفكار وتوجهات رواد المدرسة لكلاسيكية.خاصة كل من آدم سميث وريكاردو ومالتس[4].يرتكز تحليل الكلاسيكي على المبادئ والأسس التي تدعم

[1]عبد الرزاق بن هارون،إستراتيجية ترقية الصادرات غير نفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي حالة التمور الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،2013،ص3

[2]محمد عبد العزيزنجمية،إيمان عطية ناصف،على عبد الوهاب نجا،التنمية الاقتصادية، مكتبة طريق العلم،اكتوبر 2008،ص75

[3]جلال خشيب،نفس المرجع السابق،ص4،5

[4] لوح حكيم نفس،المرجع السابق،ص105

الأفكار المفسرة للنظام الرأس مالي الحر، ويمكن توضيحها كما يلي: الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة،والملكية الخاصة،مبدأ المنافسة الحرة، المرونة الكاملة لكل من الأجور والأسعار،عدم خضوع العمال للخداع النقدي. ويرتكز التحليل الكلاسيكي على الافتراضات التالية:

- ثبات حجم الإنتاج أو المعاملات، فقانون ساي للأسواق الذي يعتبر أن العرض يخلق طلبا مساويا له، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية بمعنى أن كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له، وأن حدوث أي خلفي التوازن بين الطلب والعرض سرعان ما يزول بفعل آلية السوق أو جهاز الأسعار؛
- ثبات سرعة دوران النقود على الأقل في المدى القصير؛
- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود،وفق علاقة طردية تناسبية.

اعتبر لكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون تدخل الدولة،واعتمدوا على فروض دفعتهم إلى تصور عدم وجود بطالة على مستوى الاقتصاد القومي ككل وأن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل وقد قادهم ذلك للاعتقاد في حياد النقود.ويتطلب دراسة حياد النقود في هذه النظرية تحليل النموذج لكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي بدءا بدراسة التوازن في القطاع الحقيقي والذي يضم دراسة دالة الإنتاج، توازن سوق العمل، ثم التوازن في السوق السلع والخدمات[1].

ب- النمو الاقتصادي في ضل التحليل الكينزي:

قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأفكار، وخاصة بعد الكساد العظيم الذي شهد العالم الرأسمالي خلال فترة 1929- 1933، تعتبر هذه النظرية أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في الاقتصاد نقدي.ويعتبر كين زان التوازن يمكن أن يحدث عند أي مستوى تشغيل، وليس بضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، وأن هذا الأخير حالة خاصة وليس دائمة، وأن الأزمات التي يوجهها النظام الاقتصاد الرأسمالي سببها قصور الطلب وليس العرض.اهتم كينز بالاستقرار الاقتصادي أكثر باهتمامه بالنمو، حيث ينظر إلى الاستثمار بأنه دالة في سعر الفائدة ،و أن الادخار هو دالة للدخل ، و يحدث توازن في الاقتصاد المغلق عندما يتساوى كل من الادخار المخطط و الاستثمار المخطط ، و يبني النموذج الكينزي الأساسي على ثلاث فرضيات أساسية تتعلق بكيفية تحديد مستوى الإنتاج و العمالة هي[2] :

- يصلح التحليل في المدى القصير؛
- المستوى العام للأسعار ثابت؛
- في حالة الاختلال يكون التعديل الاقتصادي بواسطة الكميات.

ج- النمو الاقتصادي في إطار المدرسة النقدية:

لقد اعتبر فريدمان نظريته هي بمثابة إعادة صياغة للنظرية النقدية الكمية التقليدية بصيغة فيشر $MV=PV$ بحيث:

M: تمثل الكتلة النقدية

[1] عبد الرزاق بن هارون، نفس المرجع السابق،ص3

[2] لوح حكيم، نفس المرجع السابق، ص111

V: سرعة الدوران

P: المستوى العام للأسعار

T: الزمن

وأوضح فريدمان بأن نظرية كمية النقود بالصيغة التي قدمها فيشر هي ليست نظرية الإنتاج وليست للدخل والأسعار، وإنما هي في الأساس نظرية للطلب على النقود.وفيما يلي تظهر مرتكزات الطرح الكمي المعاصر:

- يرى أصحاب مدرسة شيكاغو أن التضخم ظاهرة نقدية أساسا ويجد مصدره في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج كما اعتقدوا أن النقود هي المتغير الإستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي وأن التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة لتحركات كمية النقود؛
- ينظر النقديون إلى السياسة النقدية على أساس أنها الأداة القوية والفعالة إلى ابعد الحدود في مجال تحليل الاستقرار؛
- تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة.

إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود حيث تهتم بالعلاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في مستوى الأسعار،وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات[1].

الفرع الثالث:مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

يقاس النمو بمجموعة من المؤشرات أهمها:

1-**الدخل الوطني الكلي:** يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي 'GDP'من بين المؤشرات أكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للبلد.كما يعتبر الناتج المحلي الإجمالي GDPهو: y^2، و يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه إجمالي قيمة السلع و الخدمات المنتجة و المسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة ،حيث يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة ، و يوجد ثلاث طرق أساسية لحساب الناتج المحلي لأي دولة :

أولا: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنتاج

يتم حسابه وفق القطاعات المكونة له، وترتكز هذه الطريقة على جانب العرض الكلي في لاقتصاد، ويتم من خلالها حساب الفرق بين مجموع قيم الإنتاج النهائي من السلع والخدمات لكل وحدات الإنتاج العاملة في الاقتصاد ما، وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في ذلك الإنتاج، ومن ثم نحصل في هذه الحالة على القيمة المضافة لكل قطاع ومجموعها يمثل الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

ويمكن حسابه حسب بنود الإنفاق التي يتكون منها وترتكز هذه الطريقة على جانب الطلب الكلي ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

[1]عبد الرزاق بن هارون، المرجع السابق،ص5-6

[2]عبد الصمد بن عبد الرحمان، التحريرالمالي والنمو الاقتصادي،جامعة جيلالي ليابس، الجزائر، 2021 ص75

الناتج المحلي الإجمالي = إجمالي الاستهلاك المحلي + إجمالي الاستثمار المحلي+ صافي الصادرات

ثالثا: الناتج المحلي حسب بنود الدخل

و يتم حسابه من خلال محصلة جمع كافة العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج المختلفة(الإنتاج ، رأس المال ، العمل ، التنظيم) التي أسهمت في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة.[1]

2- متوسط الدخل الفردي:

يعتبر هذا المؤشر الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، ولكن هناك صعوبات في الدول النامية في قياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد[2].مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيق لاختلاف أسس و طرق القياس والتقدير، كالتي تعتمد في حسابه على إجمالي السكان أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الإنتاج، وان جمهور الاقتصاديين متمسكين بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي لتنمية هو رفع مستويات المعيشة و الرفاهية حيث :

معدل النمو =(الدخل الحقيقي للفرد t–الخل الحقيقي للفرد t–1)/ (الدخل الحقيقي للفرد في الفترة)t–1.[3]

ثالثا: معادلة singer:

حيث في سنة 1952 وضع Singer معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D=SP-R$$

حيث أن Dهو معدل النمو السنوي لدخل الفرد بينما Sيمثل معدل الادخار الصافي ، أما Pفهو معدل الإنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)و Rمعدل نمو السكان حيث قامSingerبافتراض أن S=6%من الدخل الوطني و p=0.2 %،و R=1.25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو D=-0.5وهو ما يوضح أن دخل الفرد في الدول النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات Singer كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه الدول أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثال بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0.2%،وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25 %.كما يقاس النمو الاقتصادي بالناتج الوطني الإجمالي PIB الذي يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج[4].

المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي

الفرع الأول: جدلية العلاقة التبادلية

[1] نرمين مجدي،مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي،صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية،2021 ص12-13

[2] جلال خشيب،نفس المرجع السابق ص10

[3] عبد الصمد بن عبد الرحمان، نفس المرجع السابق ص76

[4] نفس المرجع السابق،ص77

هناك مدرستان تقدم أفكار أساسية حول علاقة العبء العسكري بالنمو الاقتصادي:

- **المدرسة الأولى**:ظهرت حديثا وجاءت لتنقض القناعات الفكرية التي أسس عليها الفكر لكلاسيكي، وتقر هذه المدرسة بأن دلائل الإحصائية تشير لوجود علاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة إلا أنه لا يوجد دليل على أن العلاقة ذاتها في الدول النامية وأن جملة من مشاهدات تثبت أن المؤسسة العسكرية ساهمت بطريقة ايجابية.

- **المدرسة الثانية**:والتي انسجمت مع الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وتنظر إلى قطاع العسكري على انه غير منتج، فضلا على خدمة الدفاع التي يقوم بتوفيرها للمجتمع لا يمكن قياسها بدقة لتحديد مقدار الكفاءة في تخصيص الموارد أو كفاءة الأداء.وينطبق هذا بشكل خاص على الفترات التي يسود فيها السلام بين الدولة وجيرانها ويخصص للمؤسسة العسكرية سيأخذ بالضرورة من الموارد المتاحة للإنتاج والاستهلاك القطاع المدني، سواء كان التمويل المؤسسة العسكرية من خلال الضرائب المباشرة او الغير مباشرة أو من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي فإن لهذا التمويل تكاليف اقتصادية واجتماعية[1]

الفرع الثاني: العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي

من المؤكد أن البلدان تحتاج إلى مستوى معين من الأمان للتعامل مع تهديدات الداخلية والخارجية، ولكن أي استخدام للموارد يحمل تكلفة فرصة بديلة لأنه يمنع الأموال وغيرها، من أن يتم استخدامها بشكل بديل للأغراض التي قد تحسن بشكل مباشر وتيرة النمو[2].

وحسب الدراسات والأبحاث التي درست هذين المتغيرين لم تحصل على نتائج حاسمة، وهناك اتجاهين رئيسيين تدور حولهما وجهتي نظر الخاصتين بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي. يقوم الأول على افتراض التكامل بين القطاعين العسكري والمدني حيث يرى أن هناك منافع من الإنفاق العسكري ومن خلال تحفيز البحث والتطوير، توفير الأمن الخارجي، زيادة الطلب الكلي، تحفيز الاستثمارات ورفع قدرات قوة العمل ومهاراتها ومستوى تعليمها. أما الاتجاه الثاني فيفترض: التنافس بين القطاعين العسكري والمدني، والذي يركز على لآثار السالبة للإنفاق العسكري، والتي تتعلق بمزاحمة الاستثمار الخاص، تكلفة فرصة البديلة،زيادة الضرائب، التأثير على كفاءة التخصيص الموارد، وزيادة القوة السياسة للجيش وسلوك البحث الريع[3].

الفرع الثالث: آثار إيجابية والسلبية للعلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي

ينتج عن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي آثار ايجابية وآثار سلبية:

أولا: آثار إيجابية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي

يمكن حصر الآثار الإيجابية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في النقاط التالية[4]:

[1] عبد الرزاق الفارس، نفس المرجع السابق،ص238-240

[2] إيهاب علي داود، عباس فاضل رسن،قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019، جامعة أهل البيت، العراق، 2019 ص82

[3] هيفاء غانية، رياض ريمي، الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية للفترة 1973-2016، مجلة أبحاث اقتصادية والإدارية، الجزائر ،2019 ص434

[4] خالد حيدر،تحليل اقتصادي قياسي للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية، المجلة العلمية لجامعة جيهان، العراق ،2018 ص501

- تمثل النفقات العسكرية وزيادتها، إمكانية بناء جيش قوي يمكنه العمل على كل درء الأخطار الخارجية وفرض الاستقرار واستباب الأمن الداخلي واللذين يهيئان بيئة مناسبة للممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى توفير مستوى مقبول للمعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع؛

- أن النفقات العسكرية عموما وزيادتها خصوصا تعني وجود وزيادة الطلب الكلي الفعال الذي يشجع بدوره الجهاز الإنتاجي المحلي(إن توفرت القدرات والمرونة الإنتاجية)على تلبيتها وذلك ما يعني زيادة الطلب على الأفراد العاطلين عن العمل واستخدامهم؛

- تساهم في تطوير التكنولوجيا من خلال السعي إلى امتلاك التقنيات الخاصة في عملية الإنتاج والتصنيع العسكريين؛

- تساهم في تطوير البنية التحتية، من وسائل الاتصالات والمواصلات وتستفيد منها القطاعات المدنية في الاقتصاد المعني؛

- الكينزية العسكرية أي تدخل الحكومي في مجال التصنيع العسكري ويستخدمونه كوسيلة من وسائل تحفيز النمو الاقتصادي.

ثانيا: آثار سلبية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي

يمكن حصر الآثار السلبية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في النقاط التالية[1]:

- الإنفاق العسكري يسحب الموارد عن القطاعات الأكثر إنتاجية في الاقتصاد؛

- قد يؤدي الإنفاق العسكري إلى حدوث زيادة في عجز ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة استيراد المعدات العسكرية؛

- يؤدي الإنفاق العسكري إلى تفاقم ارتفاع الأسعار لأن زيادتها تؤدي إلى زيادة الطلب دون أن يقابله أي زيادة في حجم المعروض من السلع القابلة للبيع، ويزداد هذا التأثير إذا تم تمويل الإنفاق عن طريق زيادة عرض النقد؛

- يعمل على توجيه الموارد الاقتصادية من القطاع المدني إلى القطاع العسكري على تقليل حجم الإنتاج في القطاع المدني غير عسكري، فزيادة نسبة الإنفاق العسكري تتطلب تحويل موارد مالية بحجم كبير من القطاع المدني إلى القطاع العسكري؛

- يترك الإنفاق العسكري آثار سلبية على العمالة، قد أقرت لجنة اقتصادية من جامعة ميشيغان أن كل مليار دولار يستثمر في صناعة السلاح يخلق 35 ألف فرصة عمل بينما يمكن أن يؤدي توظيف المبلغ في الصناعات المدنية إلى خلق 150 ألف وظيفة في مهنة التدريس.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات حول علاقة الإنفاق العسكري بالنمو الاقتصادي، ومن أهم هذه الدراسات:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

[1] هيفاء غانية، رياض ريمي نفس المرجع السابق، ص435

اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الدراسات السابقة المتنوعة في تقدير أثر متغيري الدراسة (الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي) على بعضهما البعض، ومن بين أهم الدراسات التي حاولت تقدير فاعلية هذا الأثر ما يلي:

- **دراسة 1: إيهاب علي داود، عباس فاضل رسن: "قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي"[1]**

هدفت هذه الدراسة لقياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2019 تحت طرح الإشكالية التالية:

هناك علاقة جدلية بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي فيما إذا كان ذلك التأثير الإيجابي أم سلبي ، و إن التأثير سيكون إيجابي في النمو الاقتصادي إذا ما كان الإنفاق العسكري موجه نحو الزيادة مستوى الأمان في البلد ما يعني خلق بيئة استثمارية أمنة فضلا عن إذا ما كان موجه نحو التصنيع العسكري في داخل البلد ،و العكس صحيح إذا ما كان الإنفاق العسكري يعتمد على الاستيراد من الخارج .للوصول إلى نتائج قام الباحث باستخدام كل من منهجية أنجل-كرانجر للتكامل المشترك و أسلوب متجه الانحدار الذاتي VAR و توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية ما بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي المعبر عنه بناتج المحلي الإجمالي ، كما انه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات البحث ، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب الإنفاق العسكري.

- **دراسة 2: هيفاء غانية، رياض ريمي: "الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية للفترة 1973-2016"[2]**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قياس آثر الإنفاق على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1973-2016في الجزائر، تحت طرح الإشكالية التالية : هل يوجد علاقة توازنية طويل الأجل ببين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1973-2016 و أن وجدت فما هو اتجاه العلاقة السببية ؟و للوصول إلى نتائج قامت الباحثة باستخدام الأسلوب الوصفي في وصف متغيرات الدراسة و الأسلوب الكمي القياسي للوصول إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي، باستخدام اختبار سببية تودا ياماموداً ،وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الآجل بين الإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي في النموذج الأول وكما أظهرت نتائج سببية تودا ياماموداً وجود سببية من الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي،أي أن الإنفاق العسكري في الجزائر يعد داعما ومحددا للنمو الاقتصادي.

- **دراسة 3: خالد حيدر: "تحليل اقتصادي قياسي للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية"[3].**

[1] إيهاب علي داود، عباس فاضل رسن،قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019، جامعة أهل البيت، العراق، 2019.

2هيفاء غانية، رياض ريمي، الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية للفترة 1973-2016، مجلة أبحاث اقتصادية والإدارية، الجزائر ،2019.

3خالد حيدر،تحليل اقتصادي قياسي للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية، المجلة العلمية لجامعة جيهان، العراق ،2018.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تعريف واضح للنفقات العسكرية و مدى تأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى تحديد قياسي لتلك العلاقة للبلدان المعنية الداخلة ضمن نموذج الورقة البحثية الحالية . و فيما يخص حدود البحث فأنها تتمثل مكانيا بالبلدان التالية هي تايلند و ايران و باراغواي و باكستان و السعودية و الأردن و المغرب و كاميرون و اكوادور و دومينيكان ، أما الحدود الزمانية فهي تمتد بين السنوات 1990-2017 ، تحت طرح الإشكالية التالية : مدى وجود علاقة سببية يمكن قياسها بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العسكرية للوصول إلى نتائج قام الباحث باستخدام المنهج

فاعتمد المنهج الوصفي لدراسة العلاقة كما هي في الواقع و من ثم كل من التجريبي و الإحصائي لتحليل العلاقة المذكورة استنادا إلى البيانات المستخدمة ، بإستخدام spss، كما توصلت النتائج إلى

أن الاتجاه العام للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية للبلدان النامية الداخلة في نموذج البحث هو إيجابي وذلك ما يثبت بان النفقات المذكورة تؤثر إيجابا في مستوى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المعنية وهو بدوره يثبت فرضية البحث بان هناك علاقة معكوسة وتأثير للنفقات العامة العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المذكورة .

أن معامل تحديد الارتباط. R^2 لكل البلدان يعطي تصور إيجابي حول وجود العلاقة المفترضة ضمن فرضية البحث وذلك ما يدعم إيجابية العلاقة بينهما.

أن اختبار t (قيمته المحتسبة) لكل البلدان الواردة في البحث هو أكبر من القيمة الجدولية وذلك ما يدعم قبول الفرضية البديلة حول وجود العلاقة (من عدمها)بين النفقات العامة العسكرية والناتج المحلي للبلدان الداخلة في البحث.

و ضمن نفس الاتجاه فان قيمة اختبار t (لكل البلدان)عند مقارنتها مع القيمة الجدولية توضح معنوية النموذج و بالتالي فان ذلك يبين أيضا معنوية تلك العلاقة الإيجابية بين النفقات العامة العسكرية و الناتج المحلي للبلدان.

.دراسة 4: علي خزان،تأثير الإنفاق العسكري على التنمية "[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الإنفاق العسكري على التنمية في الجزائر من 1990 -2015، تحت طرح الإشكالية التالية: ما هي حدود تأثير الإنفاق العسكري على التنمية في الجزائر؟ للوصول إلى نتائج قام الباحث باستخدام المناهج التالية :المنهج الوصفي تحليلي :الانتقال من جزيئات الدراسة للوصول إلى أهم انعكاساتها على المستوى الكلي ، منهج دراسة حالة : يستخدم لتفسير الظاهرة من خلال خلفيات و الأسباب و تأثيراتها على التنمية في الجزائر، تقنية المنهج التاريخي : تتبع مسار تطور النفقات العسكرية للدولة الجزائرية و أيضا المنهج الإحصائي الوصفي : كمنهج تحليلي للدلالات الإحصائية من خلال البحث في الوثائق من أجل الوصول إلى جمع المعطيات و البيانات حول الظاهرة المدروسة ،و توصلت هذه الدراسة الدراسة إلى:إن الإنفاق العسكري هو من النفقات الأساسية الّتي تعتمد عليها الدولة من أجل تطوير القطاع العسكريّ ،تتوقف العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية على تحقيق التوازن بينهما خاصة في الدول النامية ،إن الإنفاق العسكري في الجزائر عرف تزايد مستمر خلال الفترة محل الدراسة ،إن تنامي الهواجس الأمنية المرتبطة بالمحيط الجغرافي للدولة الجزائرية جعلها ترفع من نفقاتها العسكرية.

[1]علي خزان،تأثير الإنفاق العسكري على التنمية دراسة حالة الجزائر 1990-2015، جامعة ورقلة، الجزائر،2016

- **دراسة 5**:نبيلة تلي، أثر على التضخم الإنفاق"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تبيين أثر الإنفاق العسكري على التضخم من خلال دراسة قياسية ضمت 18 دولة من دول MENA و35 دولة من دول OECD، بالاعتماد على البيانات السنوية للبنك الدولي للفترة الممتدة من 1990-2018 تحت طرح الإشكالية التالية ما هو أثر الإنفاق العسكري على التضخم في دول MENAو OECD؟ و للوصول إلى نتائج قامت الباحثة باستخدام المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فقد استخدمت فيه المنهج الكمي عن طريق استخدام نماذج السلاسل المقطعية و طرق تقدير معلمات،و قد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية: وجود أثر قصير المدى و موجب لمؤشر الإنفاق العسكري على التضخم لدول MENAوOECD، و يكمن الاختلاف بينهما أن دول MENAلها تأثير عشوائي لأنه ليس لديها نفس سلوك المشترك، أما دول OECDلها تأثير ثابت و هذا راجع إلى وجود نفس سلوك المشترك.

- **دراسة 6**:طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري و التضخم[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري و التضخم و بأسلوب مبسط في سوريا لفترة الزمنية 1970-2000 تحت طرح الإشكالية التالية :هل هناك علاقة بين أهمية قطاع الجيش و التضخم و تم استخدام المنهج التحليلي القياسي و من جهة أخرى تستعين بالنمذجة الاقتصادية القياسية باستخدام المربعات الصغرى ، و توصلت هذه الدراسة إلى هذه النتائج :أن الإنفاق العسكري يؤثر إيجابا على المستوى العام للأسعار يعني يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق ضغوطات تضخمية و يساهم بطريقة غير مباشرة بآثار ايجابية على النمو.

- **دراسة 7**:سارة حسام رواشدة،الإنفاق العسكري وأثره على التنمية في الأردن 1976-2014، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،الأردن ،2017[3]

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في اثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية في الأردن باستخدام البيانات السنوية خلال الفترة 1976-2014 ، وتوضيح مدى مساهمة الإنفاق العسكري في دعم مسيرة التنموية في الأردن و لتحقيق ذلك تم إتباع الأسلوبين الوصفي و القياسي حيث تم استخدام الأسلوب الوصفي لدراسة الإنفاق العسكري و تطوره و مساهمته في المسيرة التنموية خلال فترة الدراسة كم اتبع الأسلوب القياسي لبيان اثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية باستخدام بيانات سنوية من مصادر ثانوية منها قواعد بيانات محلية و عالمية باستخدام ARDL، و توصلت دراسة إلى هذه النتائج الإنفاق

[1]نبيلة تلي، أثر على التضخم الإنفاق العسكري في دولMENA و OECDخلال الفترة 1990-2018، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2020

[2]طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري والتضخم لسوريا لمدة 1970-2000، كلية الإدارة الاقتصاد، تنمية الرافدين ،2005

[3]سارة حسام رواشدة، الإنفاق العسكري و أثره على التنمية في الأردن 1976-2014، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن ،2017

العسكري له أثر ايجابي على النمو في ناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة الدراسة و توصلت أيضا إلى مساهمة الإنفاق العسكري في دعم مسيرة التنموية في الأردن من خلال توفير الأمن و الاستقرار الداخلي بالإضافة إلى دعم الصحة و المساهمة في التعليم و توفير المؤسسات التعليمية بالإضافة إلى المشاركات الدولية في حالات الكوارث طبيعية و نزاعات و لحروب في عدد من الدول و كما ساهمت القوات المسلحة بتخفيض نسبة البطالة من خلال توفير فرص عمل في المؤسسات العسكرية بمختلف مجالاتها .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغات الأجنبية

- **دراسة 1: Mohammad Nizar :Aziz –M–NusrateM: "الإنفاق العسكري و النزاع المسلح و النمو الاقتصادي في الدول النامية في الفترة ما بعد الحرب الباردة"[1]**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي للفترة 1990-2013 باستخدام بيانات من 70 دولة النامية،تحت طرح الإشكالية التالية ما هي العلاقة بين الإنفاق العسكري و النزاع المسلح و النمو الاقتصادي باستخدام المنهج القياسي أي استخدام OLS مقطعية ،OLSالمجمعة ، التأثيرات العشوائية ، نماذج التأثير الثابتة و نظام GMM و تم الوصول إلى النتائج التالية نجد أن الاختلافات في الأساليب ومواصفات النموذج وعينة التقدير الأساسية تشرح جزئيا سبب اختلاف الدراسات السابقة من حيث التأثير الحقيقي للإنفاق العسكري.تستند التقديرات إلى كلا المقطعين وأساليب الفريق تشير إلى أن الإنفاق العسكري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للفترة ما بعد الحرب الباردة ومع ذلك فإن تأثير ضئيل في طريقة OLSالمقطعية ونموذج التأثيرات الثابتة للعينة الكاملة وذوي دخل منخفض.أثر الإنفاق العسكري على النمو المشروط بالتعرض للنزاعات ايجابي وهام في جميع أنحاء العالم.

- **دراسة 2: Korhan K. Gokmenoglua Nigar Taspinara * Mohammad esmaeil Sadeghieh: "الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي: حالة تركيا"[2]**

تهدف هذه الدراسة لفحص علاقة التوازن على المدى الطويل والعلاقة السببية بين الإنفاق العسكري (ME) والنمو الاقتصادي (GDP) لحالة تركيا والتي كانت سريعة تطوير الاقتصاد على مدى العقد الماضي. يتم استخدام البيانات السنوية التي تغطي فترات 1988-2013 لإجراء تحقيق تجريبي تحت طرح الإشكالية التالية ما هي الآثار الدفاعية لدول ؟ ويتم إجراء

[1]ziz –M-NusrateM :Mohammad Nizar، الإنفاق العسكري و النزاع المسلح و النمو الاقتصادي في الدول النامية في الفترة ما بعد الحرب الباردة ،جامعة نوتنغهام ، مركز الأبحاث في الاقتصاد التنمية و التجارة الدولية (CREDIT)، نوتنغهام.

[2]Korhan K. GokmenogluaNigarTaspinara * MohammadesmaeilSadeghieh،الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي : حالة تركيا،المؤتمر السنوي السادس عشر للمالية والمحاسبة، ACFA، براغ 2015، 29 مايو 2015.

اختبارات جذر الوحدة ديكي فولر (ADF) وفيليبس بيرون (PP) المعزز لتحديد ترتيب تكامل المتغيرات (Dickey and Fuller، 1981؛ Phillips and Perron، 1988) واختبار جوهانسن هو تستخدم لتقدير علاقة التوازن المحتملة على المدى الطويل بين هذه المتغيرات (جوهانسن وجوسيليوس ،1990) أخيرًا ، يتم استخدام اختبار جرانجر السببية لتحليل اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات(جرانجر ، 1988).

توصلت هذه الدراسة إلى هذه النتائج :تشير نتائج الدراسة إلى تكامل الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، يشير اختبار جرانجر السببية إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العسكري ، ومع ذلك ، لم يتم ملاحظة أي علاقة سببية من الإنفاق العسكري إلى النمو الاقتصادي في هذه الدراسة.

- **دراسة 3: J. Paul Dunne: "الإنفاق العسكري والنمو والتنمية والصراع"[1]**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار الاقتصادية للإنفاق العسكري تحت طرح الإشكالية التالية: ما هي آثار الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي، مجموعة من دول جنوب الصحراء الكبيرSSA في الفترة الزمنية التالية 1988-2006، باستخدام المنهج التجريبي وتم استخدام نماذج بانل لمعاينة البيانات،ومن أهم النتائج المتوصل إليها تأثير السلبي الكبير على المدى القصير والتأثير الضئيل على المدى الطويل للعبء العسكري على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- **دراسة 4: Luca Pieroni: "الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي "[2]**

هدفت هذه الدراسة إلى العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي تحت طرح الإشكالية التالية: ما هي العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في 90 دولة في الفترة الزمنية التالية 2006، وتم استخدام المنهج المعلمي باستخدام العلاقة السببية وتقديرات المقطع العرضي. توصلت هذه الدراسة إلى أن يوجد العلاقة السلبية بين الإنفاق العسكري والنمو في البلدان ذات المستويات العالية من العبء العسكري الذي تنبأت به النظرية.

- **دراسة 5: TAYFUN GÜNANA،العلاقة بين الإنفاق الدفاعي وتضخم اقتصادي[3]**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة 1950-2001 تحت الإشكالية التالية ما هي العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي وللوصول إلى نتائج قام الباحث باستخدام المنهج الكمي باستخدام التكامل المشترك واختبار سببية لجرانجر لتحليل هذه العلاقة وتوصل الباحث إلى هذه النتائج أن نفقات الدفاع وللتضخم تأثير كبير على بعضها البعض على المدى الطويل والقصير بمعنى آخر هناك ردود فعل جرانجر ($X \leftrightarrow Y$) بين الإنفاق الدفاع والتضخم لتركيا.

---

[1] J. Paul Dunne، الإنفاق العسكري والنمو والتنمية والصراع،جامعة غرب إنجلترا بريستول وجامعة كيب تاون، افريل 2011.

[2] Luca Pieroni: "الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في 90 دولة في 2006 ،كلية المحاسبة و الاحصاء

[3] TAYFUN GÜNANA،العلاقةبين الإنفاق الدفاعي وتضخم اقتصادي

- **دراسة Sanjeev Gupta, Luiz de Mello, and Raju Sharan:6، الفساد والإنفاق العسكري[1]**

تهدف هده الدراسة إلى أثر الفساد على الإنفاق العسكري ، تحت طرح الإشكالية التالية: أثر الفساد على الإنفاق العسكري يعتمد التحليل التجريبي على بيانات من أربعة مصادر مختلفة لما يصل إلى 120 دولة في الفترة 1985-1998. يتم التأكد من العلاقة بين الإنفاق العسكري والفساد باستخدام تقنيات لوحة الانحدار.

و توصلت النتائج إلى النتائج إلى أن الفساد مرتبط بالفعل بزيادة الإنفاق العسكري كحصة من إجمالي الناتج المحلي والإنفاق الحكومي الإجمالي ، بالإضافة إلى مشتريات الأسلحة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإنفاق الحكومي. هذا الدليل يشير إلى أن الإنفاق الدفاعي يمكن أن يكون تم النظر في بناء مؤشرات الحوكمة.

دراسة Gouda Abdel-Khalek:7 ،الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي: حالة الهند مركز القوات المسلحة، جامعة القاهرة ، مصر[2]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، تحت طرح الإشكالية التالية: ما هي العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، لفحص وتحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنفقات الاقتصادية النمو في الهند خلال الفترة 1980-2016. لدراسة وصفي في الجزء النظري، والكمي في التطبيق. تستخدم الدراسة نهج السلاسل الزمنية

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي: عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة المشار إليها. تمكنت من بناء وتطوير الروابط بين القطاعات المدنية والعسكرية. الجيش الهندي العلمي وقد حققت سياسات التصنيع الاكتفاء الذاتي في بعض احتياجاتها العسكرية، جيش قوي قاعدة صناعية ومستويات عالية من الصادرات العسكرية. شاركت الهند مع الدول المتقدمة في المجال العسكري الصناعات الإستراتيجية.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

نقوم من خلال هذا المطلب إلى التطرق لمقارنة الدراسات السابقة المعتمدة في بحثنا هذا مع الدراسة الحالية قيد الإنجاز.

الفرع الأول: مقارنة مع الدراسات باللغة العربية

يعرض الجدول الموالي مقارنة بين الدراسة المعاينة باللغة العربية والدراسة الحالية وذلك على النحو الآتي:

[1] Sanjeev Gupta, Luiz de Mello, and Raju Sharan ،الفساد و الإنفاق العسكري ،صندوق النقد الدولي دائرة لشؤون المالية ،فيفري 2000

[2]: Gouda Abdel-Khalek ،الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي: حالة الهند،مركز القوات المسلحة، جامعة القاهرة ، مصر

الجدول (1- 2): مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الانجليزية والدراسة الحالية

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة العربية				الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	
موضوع الدراسة	قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي	الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي	تحليل اقتصادي قياسي للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي	تأثير الإنفاق العسكري على التنمية	تحليل العلاقة التبادلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي
الهدف	قياس وتحليل النمو الاقتصادي العلاقة بين الإنفاق العسكري	التعرف على قياس آثر الإنفاق على النمو الاقتصادي	تعريف واضح للنفقات العسكرية ومدى تأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي إضافة لتحديد قياسي لتلك العلاقة للبلدان المعنية	معرفة تأثير الإنفاق العسكري على التنمية	معرفة العلاقة بين المتغيرين وتحليلها
عينة الدراسة	العراق	الجزائر	تايلند و ايران و باراغواي و باكستان و السعودية و الأردن و المغرب و كاميرون و اكوادور و دومينيكان	الجزائر	19 دولة عربية
فترة الدراسة	2019-2004	2016-1973	2017-1990	2015-1990	2020-2000
طريقة المعالجة	أنجل-كرانجر للتكامل المشترك و أسلوب متجه الإنحدار الذاتي VAR	اختبار سببية تودا ياماموداً	SPSS		نمادجبانل
أهم النتائج	هناك علاقة ايجابية ما بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي المعبر عنه بناتج المحلي الإجمالي . كما انه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات البحث ، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب الإنفاق العسكري.	وجود علاقة تكامل مشترك طويل الآجل بين الإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي في النموذج الأول. وكما أظهرت نتائج تودا ياماموداً وجود سببية من الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي،أي أن الإنفاق العسكري في الجزائر يعد داعما ومحددا للنمو الاقتصادي.	الاتجاه العام للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية للبلدان النامية الداخلة في نموذج البحث هو إيجابي وذلك ما يثبت بان النفقات المذكورة تؤثر إيجابا في مستوى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المعنية أن معامل تحديد الارتباط. R^2 لكل البلدان يعطي تصور إيجابي حول وجود العلاقة المفترضة	تتوقف العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية على تحقيق التوازن بينهما خاصة في الدول النامية ،إن الإنفاق العسكري في الجزائر عرف تزايد مستمر خلال الفترة محل الدراسة ،إن تنامي الهواجس الأمنية المرتبطة بالمحيط الجغرافي للدولة الجزائرية جعلها ترفع من نفقاتها العسكرية.	يوجد علاقة سلبية بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي

المصدر: مُعّد بناءً على الدراسات السابق

الجدول (1-3): مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية(تابع)

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة العربية			الدراسة الحالية
	الدراسة الخامسة	الدراسة السادسة	الدراسة السابعة	
موضوع الدراسة	أثر على التضخم الإنفاق	الإنفاق العسكري و التضخم	الإنفاق العسكري و أثره على التنمية	تحليل العلاقة التبادلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي
الهدف	تبيين أثر الإنفاق العسكري على التضخم	تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري و التضخم	اثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية	معرفة العلاقة بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي و تحليلها
عينة الدراسة	18 دولة من دول MENA و35 دولة من دول OECD	سوريا	الأردن	18 دولة عربية
فترة الدراسة	2018-1990	2000-1970	2014-1976	2020-2000
طريقة المعالجة	نماذج السلاسل المقطعية و طرق تقدير معلمات	باستخدام المربعات الصغرى	ARDL	نمادج بانل
أهم النتائج	وجود أثر قصير المدى و موجب لمؤشر الإنفاق العسكري على التضخم لدول MENAو OECD، و يكمن الاختلاف بينهما أن دول MENAلها تأثير عشوائي لأنه ليس لديها نفس سلوك المشترك ، أما دول OECD لها تأثير ثابت و هذا راجع إلى وجود نفس سلوك المشترك	أن الإنفاق العسكري يؤثر إيجابا على المستوى العام للأسعار يعني يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق ضغوطات تضخمية و يساهم بطريقة غير مباشرة بآثار ايجابية على النمو	أثر ايجابي على النمو في ناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة الدراسة . مساهمة الإنفاق العسكري في دعم مسيرة التنموية في الأردن من خلال توفير الأمن و الاستقرار الداخلي	يوجد علاقة سلبية بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي

المصدر: مُعّد بناءً على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: مقارنة مع الدراسات باللغات الأجنبية

يعرض الجدول الموالي مقارنة بين الدراسة المعاينة باللغة الأجنبية والدراسة الحالية وذلك على النحو الآتي:

الجدول (1-4) مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الانجليزية والدراسة الحالية

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية				الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	
موضوع الدراسة	الإنفاق العسكري و النزاع المسلح و النمو الاقتصادي	الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي	الإنفاق العسكري والنمو والتنمية والصراع	الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي	تحليل العلاقة التبادلية بين النفاق العسكري والنمو الاقتصادي
الهدف	العلاقة بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي	فحص علاقة التوازن على المدى الطويل والعلاقة السببية بين الإنفاق العسكري (ME)والنمو الاقتصادي (GDP	معرفة آثار الاقتصادية للإنفاق العسكري	العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي	معرفة العلاقة بين المتغيرين و تحليلها
عينة الدراسة	70 دولة	تركيا	مجموعة من دول جنوب الصحراء الكبيرSSA	90 دولة	18 دولة عربية
فترة الدراسة	2013-1990	2013-1988	2006-1988	2006	2000- 2020
طريقة المعالجة	OLSمقطعية ، OLS، المجمعة ، التأثيرات العشوائية ، نماذج التأثير الثابتة و نظام GMM	إجراء اختبار جذرالوحدة ديكيفولر -اختبار جوهانسن اختبار جرانجر السببية	نماذج بانل	المنهج المعلمي باستخدام العلاقة السببية وتقديرات المقطع العرضي	نماذج بانل
أهم النتائج	الإنفاق العسكري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للفترة ما بعد الحرب الباردة ومع ذلك فإن تأثير ضئيل في طريقة OLS المقطعية ونموذج التأثيرات الثابتة للعينة الكاملة وذوي دخل منخفض.أثر الإنفاق العسكري على النمو المشروط بالتعرض للنزاعات ايجابي وهام في جميع أنحاء العالم.	تكامل الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، يشير اختبار جرانجر السببية إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العسكري .	تأثير السلبي الكبير على المدى القصير والتأثير الضئيل على المدى الطويل للعبء العسكري على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	يوجد العلاقة السلبية بين الإنفاق العسكري والنمو في البلدان ذات المستويات العالية من العبء العسكري الذي تنبأت به النظرية	يوجد علاقة سلبية بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي

المصدر: مُعَد بناءً على الدراسات السابق

الجدول (1-5) مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الانجليزية والدراسة الحالية

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية			الدراسة الحالية
	الدراسة الخامسة	الدراسة السادسة	الدراسة السابعة	
موضوع الدراسة	العلاقة بينا لإنفاق الدفاعي وتضخم اقتصادي	الفساد والإنفاق العسكري	الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي	تحليل العلاقة التبادلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي
الهدف	العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي	أثر الفساد على الإنفاق العسكري	معرفة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي	معرفة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي وتحليلها
عينة الدراسة	تركيا	120 دولة	الهند	18 دولة عربية
فترة الدراسة	2001-1995	1998-1985	2016-1980	2000- 2020
طريقة المعالجة	التكامل المشترك و اختبار سببية لجرانجر	تقنيات لوحة الانحدار	السلاسل الزمنية	نماذج بانل
أهم النتائج	النتائج أن نفقات الدفاع و للتضخم تأثير كبير على بعضها البعض على المدى الطويل والقصير بمعنى آخر هناك ردود فعل جرانجر ($X \leftrightarrow Y$) بين الإنفاق الدفاع والتضخم لتركيا	الفساد مرتبط بالفعل بزيادة الإنفاق العسكري كحصة من إجمالي الناتج المحلي والإنفاق الحكومي الإجمالي ، بالإضافة إلى مشتريات الأسلحة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإنفاق الحكومي. هذا الدليل يشير إلى أن الإنفاق الدفاعي يمكن أن يكون تم النظر في بناء مؤشرات الحوكمة.	عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة المشار إليها. تمكنت من بناء وتطوير الروابط بين القطاعات المدنية والعسكرية. الجيش الهندي العلمي وقد حققت سياسات التصنيع الاكتفاء الذاتي في بعض احتياجاتها العسكرية، جيش قوي قاعدة صناعية ومستويات عالية من الصادرات العسكرية. شاركت الهند مع الدول المتقدمة في المجال العسكري الصناعات الإستراتيجية	يوجد علاقة سلبية بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

يتضح من خلال الفصل الأول يمكن القول أن الإنفاق العسكري هو عبارة عن الموارد المخصصة من الميزانية للقطاع العسكري، يختلف هذا الإنفاق من دولة إلى أخرى والنمو الاقتصادي عبارة على زيادة مستمرة في إجمالي ناتج المحلي ،بما يحقق زيادة في متوسط النصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي

وحسب ما نصت عليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تم تناولها ، أن هناك علاقة سالبة في بعض الدول وعلاقة موجبة في دول أخرى بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي

الفصل الثاني:

دراسة قياسية تحليلية لأثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي

تمهيد:

نسعى في هذا الفصل إلى التعرف على كيفية تأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة2000إلى 2020 وذلك بإتباع المنهج القياسي حيث يتم التركيز على دراسة وتحليل البيانات المتاحة وذلك باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية والاقتصادية، ، واستخدام نماذج بانل لتحديد النموذج المفسر لمتغيرات الدراسة كونها عبارة عن متغيرات مقطعية .علميا فإن هذا الفصل يتكون من مبحثين الأول خصص للمنهجية والأدوات المستخدمة فيا لدراسة أما الثاني فيتطرق إلى مناقشة وتحليل النتائج المتواصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى محاولة التعرف على المنهجية والأدوات المستخدمة التي تم اعتمدها في الموضوع قيد الدراسة وذلك من خلال مطلبين الأول نخصصه لطريقة الدراسة والثاني لأدوات الدراسة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

الفرع الأول: المنهجية المتبعة

بهدف جمع البيانات والحقائق التي تتعلق بطبيعة الموضوع الذي اخترناه (العلاقة التبادلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الدول العربية (2000-2020) حاولنا أن نعتمد في بحثا هذا بالنسبة للجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي "الذي يهتم بتحديد الواقع أو جمع الحقائق عنه وتحليل بعض جوانبه، بما يساهم في العمل على تطويره" والذي من خلاله يتم دراسة الواقع بشكل مركز وبكافة تفاصيله وتحليل الظاهرة المدروسة، وبعد أن ينتهي من دراسة هذه الظاهرة يقوم بعقد المقارنات بينها وبين الظواهر الأخرى ومن. ثم يحللها. وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية المشكلة، حيث يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا بتوضيح خصائصها، وإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المنهج القياسي وذلك بغرض الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي والربط بينهما. وهو المنهج الذي يعتمد على التجربة العلمية كوسيلة للحصول على البيانات والمعلومات، وذلك بتحديد مشكلة ومعالم البحث أولا ثم صياغة الفرضيات ووضع تصميم تجريبي يتم فيه ضبط متغيرات الموضوع والأدوات المستخدمة ثم استخراج النتائج وتحليلها.[1]

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة في دول العالم، أما عينة الدراسة تمثلت في مجموعة الدول العربية التي أمكننا الوصول إلى بياناتها من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي وهي18 دولة (الجزائر، تونس، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، جمهورية مصر العربية، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اليمنية) ، في حين تم استبعاد 4 دول (جيبوتي، جزر القمر، الصومال، الضفة الغربية) وذلك بسبب عدم توفر بياناتها. وقد شملت بيانات الدراسة الفترة الزمنية التالية 2000-2020.

[1] شعوبي أية، أثر الواردات على النمو الاقتصادي فيا لدول العربية دراسة تحليلية قياسية للفترة(1990 -2019)،ماستر أكاديمي ،ورقلة ،2021ص18

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

بغرض تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العسكري في الدول العربية سنقوم باستعمال متغيرين هما:

- **المتغير التابع**:يتمثل في النمو الاقتصادي ويقاس بنسبة التغير في حجم الناتج داخلي الخام PIBلكل دولة عربية (وحدة القياس نسبة مئوية)، وسنرمز له خلال دراستنا بالرمز CPIB.
- **المتغير المستقل**: نسبة الإنفاق العسكري من الناتج الداخلي الخام.وتم قياسه بحساب نسبة الإنفاق العسكري من الناتج الداخلي الخام في كل سنة (وحدة القياس نسبة مئوية)، وسنرمز له خلال دراستنا بالرمز PDMPIB.
- **طريقة جمع البيانات**:اعتمدنا في بحثنا هذا على مصدرين أساسيين لجمع المعلومات وذلك على النحو التالي:
  - **المصادر الثانوية**: لجأنا في بحثنا هذا للحصول على معلومات حول الإطار النظري إلى مصادر ثانوية والتي تتمثل في الأبحاث والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة وهي الأطروحات والمقالات والمراجع المختلفة من الكتب، كما اطلعنا على مواقع الانترنت.
  - **المصادر الأولية**: قمنا باللجوء إلى قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية لدول والمتاحة على موقع البنك الدولي في الانترنت[1]، كمصدر أولي لجمع المعلومات المعالجة للجانب التطبيقي من اجل القيام بدراسة قياسية لعلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الدول العربية.

- **بيانات الدراسة:**

تم اختيار نسبة الإنفاق العسكري للدول العربية من الناتج الداخلي الخام لكل سنة لتمثل المتغير المستقل ونسبة التغير في إجمالي الناتج الداخلي الخام التي تمثل المتغير التابع وهذا خلال الفترة 2000-2020، البيانات موضحة في الملحق أ والملحق ب.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: المقاييس الإحصائية

بهدف وصف وتنظيم البيانات الإحصائية للظاهرة قيد الدراسة فقد تم الاعتماد على بعض المقاييس الإحصائية من أجل فهم وإبراز بعض خواص متغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

– المدى: يعتبر المدى من أبسط مقاييس التشتت، وهو عبارة عن الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة، وهو أول مؤشر يقيس القيم؛

– التباين: يعرف على أنه الوسط الحسابي لمربعات انحراف القيم عن وسطها الحسابي؛

– الانحراف المعياري: هو الجذر التربيعي للتباين؛

– الوسط الحسابي: يعتبر المتوسط الحسابي من أهم مقاييس النزعة المركزية، ويعرف على أنه حاصل قسمة مجموع قيم المتغير الإحصائي على تكرارها؛

[1]https://data.albankaldawli.org/

– الارتباط الخطي: ونعني به وجود علاقة بين عاملين أو أكثر، وأن كل منهما يؤثر على الآخر أي أن التأثير متبادل إما إيجابا أو سلبا.

الفرع الثاني: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة

نستخدم سلاسل بانل Panel كأداة لتحديد النموذج الأمثل المفسر للظاهرة المراد دراستها وذلك كون الدراسة تحتوي على سلاسل مقطعية (متغيرين ومجموعة دول عربية وفترة دراسة) حيث أن بيانات بانل تعرف بأنها مجموعة من البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال الفترة زمنية معينة و عليه فبيانات بانل . تجمع بين ثلاثة حدود مع بعض:

- الحد الموضوعي: و يمثل الهدف المدروس (المتغير التابع)و العوامل المؤثرة عليه (متغيرات المستقلة .)
- الحد الزمني: الفترة الزمنية المدروسة
- الحد المقطعي: ويتمثل بدول أو مؤسسات أشخاص .....[1]

وهي عبارة على الدمج بين نماذج البيانات المقطعية ونماذج لبيانات السلاسل الزمنية

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \cdots + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \cdots + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث:

المعادلة رقم –1– تمثل نماذج البيانات المقطعية والمعادلة رقم–2– تمثل نماذج بيانات نماذج الزمنية والمعادلة رقم–3– نماذج بيانات بانل.

Yit تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة iعند الفترة الزمنية t؛ β0i: تمثل قيمة النقطة التقاطع في المشاهدة i، βj تمثل قيمة ميل خط الانحدار ؛ $Xj(it)$قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة iعند الفترة الزمنية t، εi تمثل قيمة خطأ المشاهدة iعند الفترة الزمنية t.[2]

المبحث الثاني: نتائج دراسة أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الدول العربية ومناقشتها

بعدما تطرقنا في المبحث السابق إلى متغيرات الدراسة والأدوات المستعملة في قياسها سنحاول في هذا المبحث معرفة إذا ما كان هناك أثر للواردات على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تقديم النتائج المتواصل إليها

[1] بن قانة اسماعيل ، سلاسل نماذج بانل الحركية و الساكنة ،ندوة علمية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

[2] بن عمر عبد الرزاق،خطوات التطبيق التقنية panel data modelبإستخدام برنامج ايفيوز10 ،جامعة فرحات عباس،سطيف ،جانفي 2021.ص 3

سنقوم في هذا المطلب بتقديم النتائج المتواصل إليها في كل من الدراسة الإحصائية والدراسة القياسية.

الفرع الأول: نتائج الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

نقوم في هذه الفقرة وبالاستعانة بالأشكال البيانية الموضحة لتطور نسب بعض المؤشرات الإحصائية للمتغيرتين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإنفاق العسكري من PIB(من إجمالي ناتج المحلي %) لكل دولة المعطاة في الجداول الواردة أدناه يوضح مؤشرات إحصائية وصفية، وضع تفسير إحصائي يمكننا من استخلاص بعض النتائج التي تفيد في فهم السلوك العام لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

1. دراسة إحصائية للمتغير التابع(معدل النمو الاقتصادي):

يتبيّن من بيانات الجدول (2-1)، ومن خلال الشكل (2-1)،،أن نسبة الناتج المحلي تتراوح بين أقل قيمة وهي-% 24.00000ليبيا سنة 2014وأعلى قيمة هي (123.1396سنويا%)ليبيا المحققة سنة 2012، أي بمتوسط حسابي عام4.127245% سنويا وانحراف معياري3.8%سنويا ،بالنسبة للجزائر كانت أقل قيمة5.1-%سنويا في سنة 2020 وأعلى قيمة هي 7,2%سنويا في سنة 2003 أي بمتوسط حسابي 3,376842105%سنويا وانحراف معياري 3,4 %سنويا.من الشكل (2-5)يوجد بعض الدول في سنة 2003 و2011 و2020 نموها ضعيفة بسبب انكماش و ذلك بسبب أزمات اقتصادية

2. دراسة إحصائية للمتغيرة المستقلة (نسبة الإنفاق العسكري).

يتبيّن من بيانات الجدول (2-1)،ومن خلال الشكل(2-2) ،أن نسبة الإنفاق العسكري تتراوح بين أقل قيمة وهي (0.946678سنويا %) لليبيا المحققة سنة 2007 وأعلى قيمة هي 15.47958 ليبيا (سنويا%) المحققة سنة 2014 ، أي بمتوسط حسابي عام4.486314%سنويا وانحراف معياري 4.027708%،بالنسبة للجزائر كانت أقل قيمة هي 2,643808%سنويا في سنة 2006 و أعلى قيمة هي 6,659994%سنويا في سنة 2020أي بمتوسط حسابي4,390037%سنويا انحراف معياري 3,848514%سنويا. من خلال الشكل (2-4) أن الدول العربية تقريبا لها نفس السلوك أنها تأخذ نسبة من الإنفاق دائما متزايد حتى و إذا كان النمو ضعيف.

جدول (2-1) قيم مؤشرات الإحصائية من نمو الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الإنفاق العسكري من PIB

Date: 05/24/22 Time: 13:54 Sample: 2000 2020

	CPIB	PDMPIB
Mean	4.127245	4.486314
Median	3.800000	4.027708
Maximum	123.1396	15.47958
Minimum	-24.00000	0.946678
Std. Dev.	8.723133	2.464871
Skewness	8.241299	1.253198

Kurtosis	112.2225	4.759706
Jarque-Bera	164208.1	126.2202
Probability	0.000000	0.000000
Sum	1333.100	1449.080
Sum Sq. Dev.	24501.96	1956.340
Observations	323	323

المصدر: مخرجات Eviews

الشكل(2-1):أعلى قيمة و أقل قيمة لنسبة النمو الاقتصادي

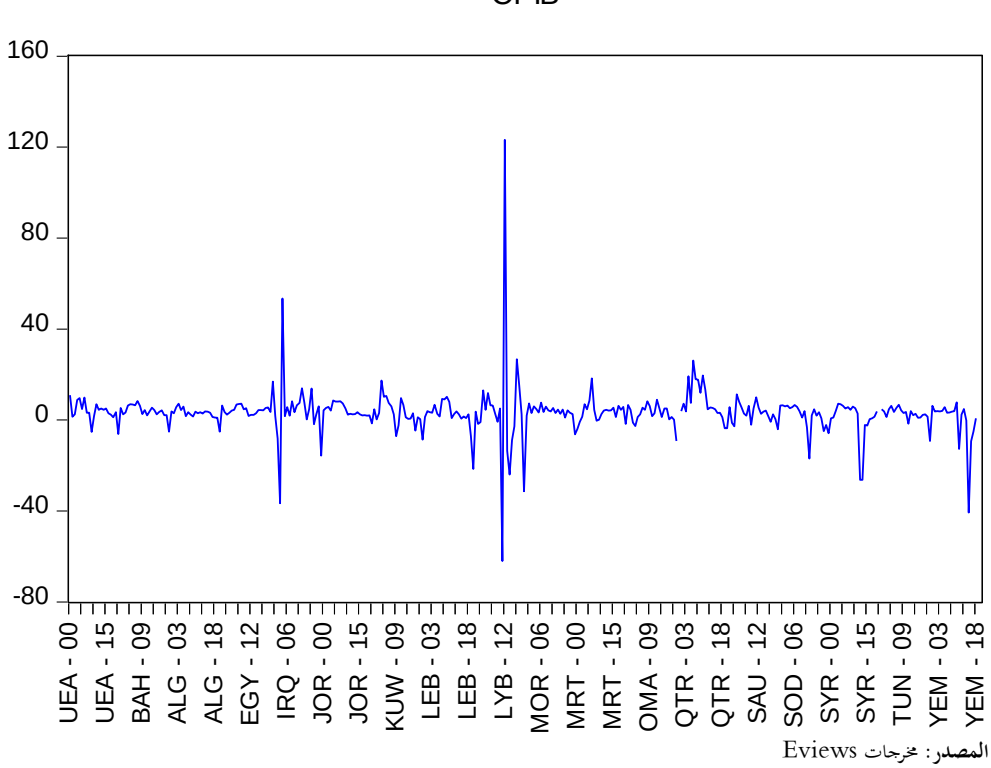

المصدر: مخرجات Eviews

الشكل(2-2):أعلى و أقل قيمة لنسبة الإنفاق العسكري من PIB

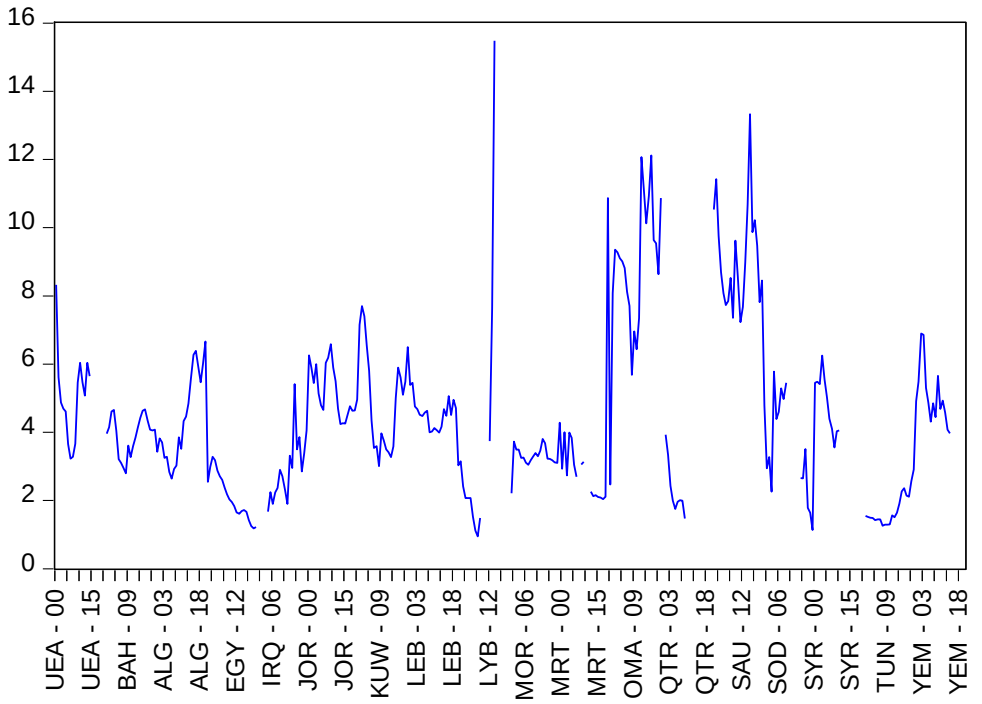

المصدر: مخرجات Eviews

الشكل (2-3): يوضح تطور نسبة الإنفاق العسكري من الناتج الداخلي الخام.

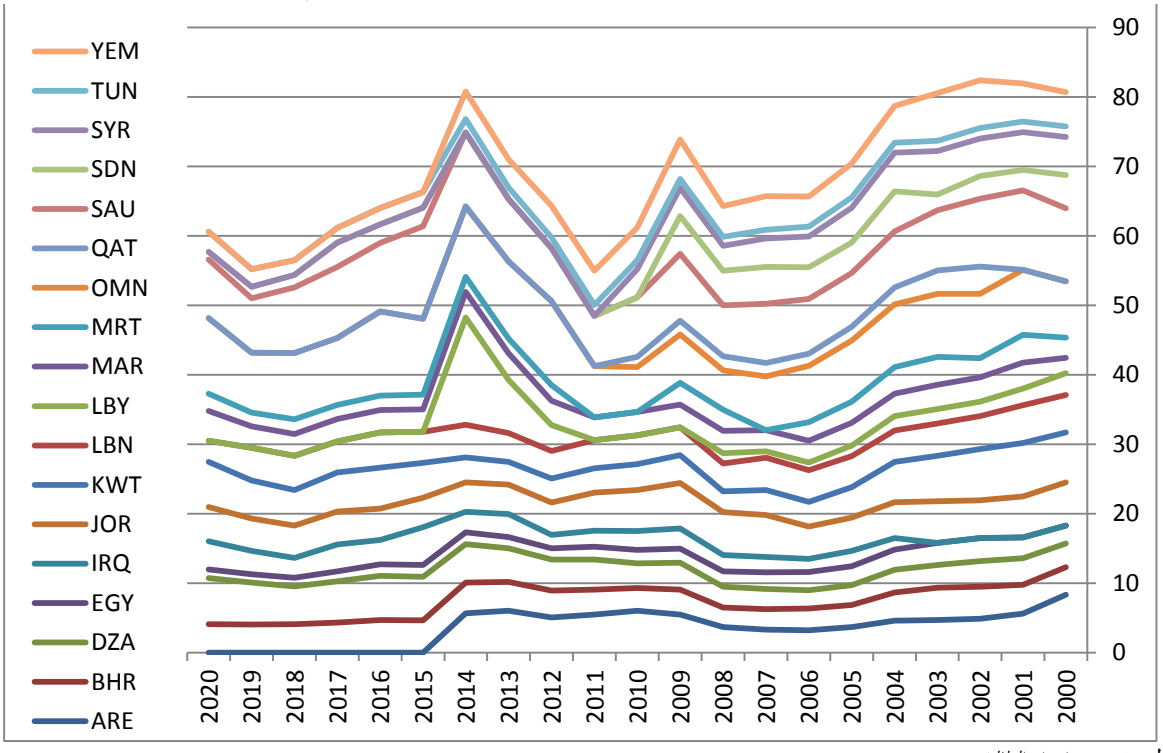

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل (2-4): يوضح تطور نسبة النمو الاقتصادي

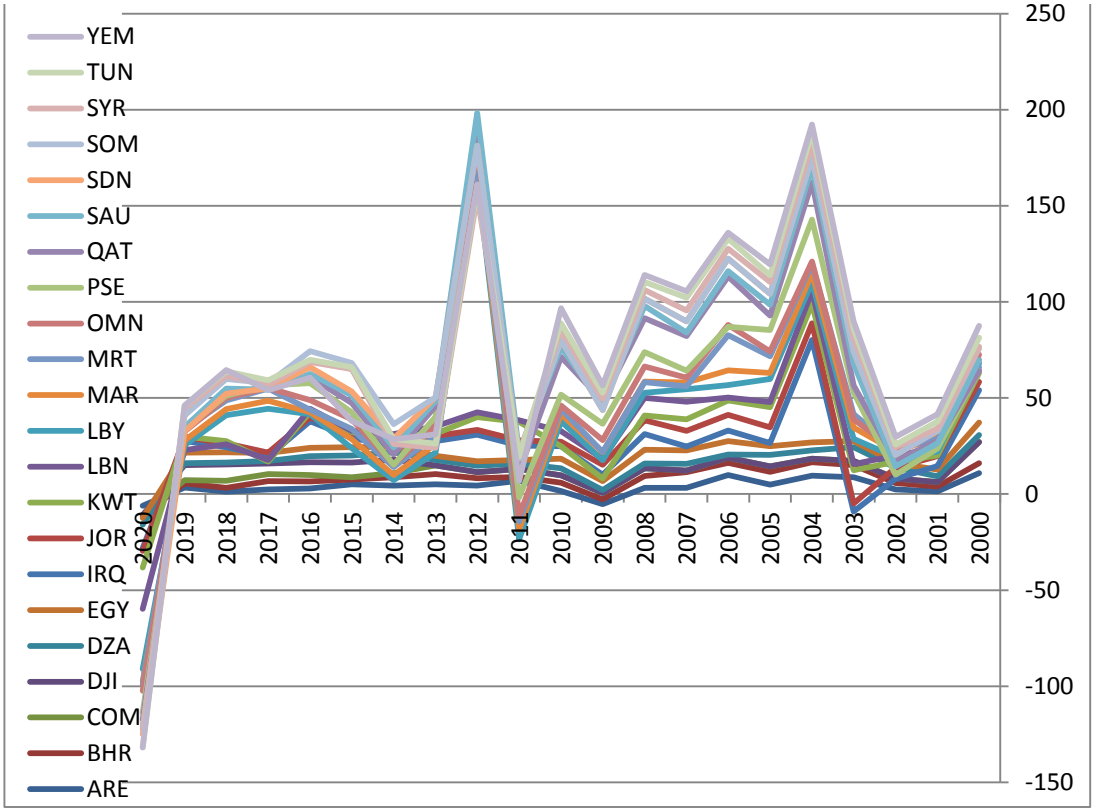

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفرع الثاني: دراسة العلاقة بين نسبة الإنفاق العسكري ومعدل النمو الاقتصادي

بالنسبة لمتغيرتي الدراسة نفترض وجود ارتباط بينها – حسب النظرية الاقتصادية – ولاختبار مدى تحقق هذا في بيانات الدراسة نضع الفرضية التالية:

– الفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط بين المتغير التابع والمتمثل في معدل النمو الاقتصادي والمتغير المستقل والمتمثل في الإنفاق العسكري.

– الفرضية البديلة: يوجد ارتباط بين معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العسكري.

من الملحق (ج) والشكل(2-5):نلاحظ أن العلاقة معنوية أي يوجد علاقة خطية بين المتغيرين CPIBو PDMPIB وبما أن Prob=0.0091<0.05 نرفض الفرضية البديلة و نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط بين المتغيرين.أي وجود علاقة عكسية أي كل ما زاد الإنفاق العسكري نقص النمو الاقتصادي بنسبة 14.48%

الشكل (2–5): تمثيل النقطي للإرتباط الخطي

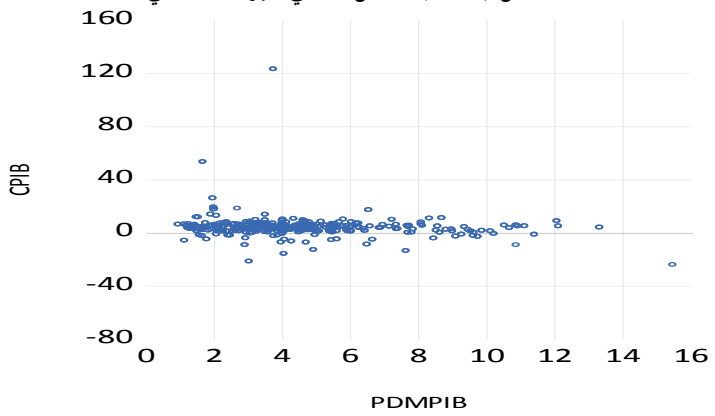

المصدر: مخرجات Eviews

الفرع الثالث: نتائج الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي

نفترض في هذه الدراسة أن نموذج الانحدار المراد تقديره هو نموذج انحدار البسيط بمتغير مستقل واحد هو الإنفاق العسكري ومتغير تابع واحد هو الناتج المحلي الإجمالي، وأن البيانات المتاحة هي بيانات طولية أي بيانات بانل. لدينا 18 بلدا، ويتم اللجوء إلى نماذج بانل. مما ينتج ثلاثة أنواع من النماذج وهي:

1- النموذج التجميعي:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات بانل حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية يهمل أي تأثير للزمن.و يكون النموذج بهذا الشكل:

$$CPIB_{it} = \beta_1 + \beta_2 * PDMPIB_{it} + u_{it}$$

الجدول (2–2): نتائج تقدير النموذج التجميعي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.426586	1.000090	6.426005	0.0000
PDMPIB	-0.512523	0.195444	-2.622350	0.0091

Root MSE	8.617799	R-squared	0.020973
Meandependent var	4.127245	Adjusted R-squared	0.017924
S.D. dependent var	8.723133	S.E. of regression	8.644604
Akaike info criterion	7.157920	Sumsquaredresid	23988.07
Schwarz criterion	7.181311	Log likelihood	-1154.004
Hannan-Quinn criter.	7.167258	F-statistic	6.876720
Durbin-Watson stat	1.225768	Prob(F-statistic)	0.009149

المصدر: مخرجات Eviews

2- نموذج التأثيرات الثابتة Modèle à effets fixes

هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة ويكون النموذج من الشكل:

$$CPIB_{it} = \beta i_1 + \beta_2 * PDMPIB_{it} + u_{it}$$

والنتائج المقدرة للنموذج مبينة في الجدول التالي:

الجدول(2-3):نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.482341	1.663046	5.100485	0.0000
PDMPIB	-0.970751	0.355179	-2.733133	0.0066
	EffectsSpecification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	8.300808	R-squared		0.091673
Meandependent var	4.127245	Adjusted R-squared		0.037890
S.D. dependent var	8.723133	S.E. of regression		8.556277
Akaike info criterion	7.188230	Sumsquaredresid		22255.80
Schwarz criterion	7.410445	Log likelihood		-1141.899
Hannan-Quinn criter.	7.276935	F-statistic		1.704505
Durbin-Watson stat	1.305858	Prob(F-statistic)		0.037557

المصدر: مخرجات Eviews

3-نموذج التأثيرات العشوائيّة Modèle à effets aléatoire

يتمثل النموذج ذو تأثيرات العشوائية في كون أن الثابت يتغير عشوائيا، وإذا تم العثور على لتأثيرات العشوائية في كل من العامل الفردي والزمني .[1]و يكون بشكل:

$$\mathrm{CPIB}_{it} = \beta_1 + \beta_2 * \mathrm{PDMPIB}_{it} + W_{it}$$

حيث: $W_{it} = u_{it} + \varepsilon_i$

والنتائج المقدرة للنموذج مبينة في الجدول التالي:

الجدول(2-4):نتائج تقدير نموذج لتأثيرات العشوائية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.785562	1.109080	6.118191	0.0000
PDMPIB	-0.576600	0.215279	-2.678388	0.0078
	EffectsSpecification		S.D.	Rho
Cross-section random			1.168538	0.0183
Idiosyncraticrandom			8.556277	0.9817
	WeightedStatistics			
Root MSE	8.557715	R-squared		0.021720
Meandependent var	3.589116	Adjusted R-squared		0.018672
S.D. dependent var	8.681298	S.E. of regression		8.584333
Sumsquaredresid	23654.74	F-statistic		7.126945
Durbin-Watson stat	1.240546	Prob(F-statistic)		0.007980
	UnweightedStatistics			
R-squared	0.020578	Meandependent var		4.127245
Sumsquaredresid	23997.75	Durbin-Watson stat		1.222814

المصدر: مخرجات Eviews

[1] بن عمر عبد الرزاق، نفس المرجع السابق ،ص3

الفرع الرابع: المفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج الثابت

للمفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج الثابت ارتأينا استعمال اختبار فيشر واختبار ولد وسنقارن النتائج المتوصل إليهما في كل اختبار.

1- اختبار فيشر:يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة حيث:

-فرضية صفرية: نموذج التجميعي هو المناسب.

- فرضية البديلة: نموذج تأثيرات هو المناسب.

عندما يكون α أكبر من 5%نقبل الفرضية الصفرية وعندما يكون أقل من 5% نقبل الفرضية البديلة.

وبعد معالجة البيانات ببرنامج Eviewsتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول (2-5): نتائج اختبار فيشر

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.391863	(17,304)	0.1385
Cross-section Chi-square	24.210097	17	0.1138

Cross-section fixed effects test equation:

DependentVariable: CPIB

Method: Panel Least Squares Date: 05/21/22 Time: 11:20

Sample: 2000 2020 Periodsincluded: 21 Cross-sections included: 18

Total panel (unbalanced) observations: 323

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.426586	1.000090	6.426005	0.0000
PDMPIB	-0.512523	0.195444	-2.622350	0.0091

Root MSE	8.617799	R-squared	0.020973
Meandependent var	4.127245	Adjusted R-squared	0.017924
S.D. dependent var	8.723133	S.E. of regression	8.644604
Akaike info criterion	7.157920	Sumsquaredresid	23988.07
Schwarz criterion	7.181311	Log likelihood	-1154.004
Hannan-Quinn criter.	7.167258	F-statistic	6.876720
Durbin-Watson stat	1.225768	Prob(F-statistic)	0.009149

المصدر: مخرجات Eviews

النتيجة:

بما أن5%>0.1385= Prob

نرفض الفرضية البديلة التي تنص على نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل، ونقبل فرضية الصفرية، أي نموذج التجميعي هو المناسب.

3- اختبار WALD :

لتأكد من نتيجة اختبار فيشر نقوم باختبار WALD، وهو أيضا يقوم بالمفاضلة بين نموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة حيث:

الفرضية الصفرية: النموذج التجميعي هو المناسب

الفرضية البديلة: النموذج الآثار الثابتة هو المناسب

عندما يكون α أكبر من 5%نقبل الفرضية الصفرية يعني النموذج التجميعي هو المناسب وعندما يكون أقل من 5% نقبل الفرضية البديلة أي النموذج الآثار الثابتة هو المناسب.

الجدول (2-6): نتائج اختبار WALD

Value	Df	Probability
1.391863	(17, 304)	**0.1385**
23.66166	17	**0.1289**

Null Hypothesis: C(3)=C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)=C(12)=C(13)=C(14)=C(15)=C(16)=C(17)=C(18)=C(19)=0

NullHypothesisSummary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(3)	1.862991	3.124312
C(4)	0.013948	2.920657
C(5)	-0.643349	2.902141
C(6)	-1.405134	3.077578
C(7)	2.069799	3.124720
C(8)	1.412201	2.893068
C(9)	-0.006910	2.892740
C(10)	-1.249386	2.899510
C(11)	6.693384	3.351476
C(12)	-0.931089	2.957001
C(13)	-0.829008	3.062573
C(14)	3.789907	3.228927
C(15)	7.270986	3.736052
C(16)	4.205204	3.235434
C(17)	-1.426008	3.119885
C(18)	1.667241	3.397294
C(19)	-3.570705	3.123122

المصدر: مخرجات Eviews

Prob=0.1385>5% نرفض الفرضية البديلة و نقبل الفرضية الصفرية أي النموذج التجميعي هو المناسب.اختبار WALD يؤكد قبول النموذج التجميعي.وبالنظر لقيمة الاحتمال المرافق لقيمة إحصائية فيشر المحسوبة نجد ذات معنوية عالية. ويعني هذا عدم قبول الفرضية البديلة

وبالتالي قبول الفرضية الصفرية، أيالنموذج التجميعي هو الأفضل.

الفرع الخامس: المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة

للمفاضلة بين النموذج العشوائي والنموذج الثابت استعمالنا اختبار هوسمان.

اختبار Hausman: يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج الآثار الثابتة، وذلك وفق الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية :نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب

الفرضية البديلة :نموذج آثار الثابتة هو المناسب

عندما يكون α أكبر من 5%نقبل الفرضية الصفرية يعني النموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب وعندما يكون أقل من 5% نقبل الفرضية البديلة أي النموذج الآثار الثابتة هو المناسب.

الجدول (2–7): نتائج اختبار Hausman

Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		1.946636	1	0.1629
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
PDMPIB	-0.970751	-0.576600	0.079807	0.1629
Cross-section random effects test equation:				
DependentVariable: CPIB				
Method: Panel Least Squares				
Date: 05/21/22 Time: 11:26				
Sample: 2000 2020				
Periodsincluded: 21				
Cross-sections included: 18				
Total panel (unbalanced) observations: 323				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.482341	1.663046	5.100485	0.0000
PDMPIB	-0.970751	0.355179	-2.733133	0.0066
	EffectsSpecification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	8.300808	R-squared		0.091673
Meandependent var	4.127245	Adjusted R-squared		0.037890
S.D. dependent var	8.723133	S.E. of regression		8.556277
Akaike info criterion	7.188230	Sumsquaredresid		22255.80
Schwarz criterion	7.410445	Log likelihood		-1141.899
Hannan-Quinn criter.	7.276935	F-statistic		1.704505
Durbin-Watson stat	1.305858	Prob(F-statistic)		0.037557

المصدر: مخرجات Eviews

نختبر إذافيماإذاكانهناكاختلافففيالمعاملاتمنعدمه،القرارالملائمنأخذبناءًعلىنتيجةاختبار**Hausman**

Prob=0.16>5%يستلزمرفضالفرضيةالبديلةوقبولالفرضالصفريحيثنموذجالآثارالعشوائيةهو الملائم

الفرع السادس: المفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج آثار العشوائية

للمفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج العشوائي استعمالنا اختبار **Breusch–Pagan**.

اختبارBreusch–Pagan: يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج التأثيرات الثابتة وذلك خلال الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: النموذج التجميعي هو الأفضل

الفرضية البديلة: النموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل

عندما يكون α أكبر من 5%نقبل الفرضية الصفرية يعني النموذج التجميعي هو المناسب وعندما يكون أقل من 5% نقبل الفرضية البديلة أي النموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب.

الجدول (2–8): نتائج اختبار Breusch–Pagan

Test Hypothesis	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.039105 (0.8432)	22.64201 (0.0000)	22.68112 (0.0000)
Honda	-0.197750 (0.5784)	4.758362 (0.0000)	3.224840 (0.0006)
King-Wu	-0.197750 (0.5784)	4.758362 (0.0000)	3.049562 (0.0011)
Standardized Honda	0.099777 (0.4603)	5.022611 (0.0000)	-1.008333 (0.8434)
Standardized King-Wu	0.099777 (0.4603)	5.022611 (0.0000)	-1.175906 (0.8802)
Gourieroux, et al.	--	--	22.64201 (0.0000)

المصدر: مخرجات Eviews

Prob=0.8432>5% يستلزم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية الصفرية أي النموذج التجميعي هو المناسب

الفرع السابع: نقوم باختبارات تشخيصية لتأكد من نموذج الدراسة

بعد استقرار نتائج الدراسة القياسية لنماذج بانل على بيانات الدول العربية فيما يخص نسبة النفقات العسكرية من الناتج الداخلي الخام وعلاقته بمعدل النمو الاقتصادي على أن النموذج التجميعي هو الأنسب لهذه البيانات، ارتأينا القيام بمجموعة اختبارات للتأكد من خلو البيانات من مشكل الارتباط الآني والتحقق من وجود ارتباط ذاتي، وكذا ثبات التباين للأخطاء.

1. اختبار pesaranCD:

هو أهم اختبار هدفه معرفة إذاكان يوجد أو لا يوجد مشكل ارتباط آني بين الأخطاء وهناك فرضيتين تنص عليه:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد مشكل ارتباط الآني بين الأخطاء.
- الفرضية البديلة: يوجد مشكل ارتباط الآني بين الأخطاء.

Prob>%5نقبل فرضية الصفرية و إذا كان Prob<%5نقبل الفرضية البديلة

الجدول (2–9): نتائج اختبار pesaran CD

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	57.10208	153	1.0000
Pesaranscaled LM	-5.482119		0.0000
Pesaran CD	0.174480		0.8615

المصدر: مخرجات Eviews

Prob =0.8615>%5نرفض الفرضية البديلة ونستلزم بقبول الفرضية الصفرية أي لا يوجد مشكل ارتباط الاني بين الأخطاء.

2. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء :

هو اختبار إحصائي معلمي للتحقق من وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين أخطاء نموذج الانحدار

الفرضية الصفرية: لا يوجد مشكل ارتباط ذاتي.

الفرضية البديلة: يوجد مشكل ارتباط ذاتي .

Prob >5%نقبل فرضية الصفرية و إذا كان Prob < %5نقبل الفرضية البديلة

الجدول (2–10):نتائج الاختبار الارتباط الذاتي

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
.|. |	.|. |	1	0.018	0.018	0.1013	0.750
.|. |	.|. |	2	-0.064	-0.064	1.4236	0.491
.|. |	.|. |	3	0.038	0.041	1.9071	0.592
.|. |	.|. |	4	0.009	0.004	1.9353	0.748
.|. |	.|. |	5	0.006	0.011	1.9462	0.857
.|. |	.|. |	6	0.006	0.005	1.9596	0.923
.|. |	.|. |	7	0.044	0.044	2.5946	0.920
.|. |	.|. |	8	0.018	0.016	2.7033	0.952
.|. |	.|. |	9	0.036	0.041	3.1345	0.959
.|. |	.|. |	10	-0.055	-0.058	4.1418	0.941
.|. |	.|. |	11	-0.039	-0.034	4.6545	0.947
.|. |	.|. |	12	0.008	-0.002	4.6760	0.968

المصدر: مخرجات Eviews

Prob=0.968>5%نرفض الفرضية البديلة ونقبليتم قبول الفرضية الصفرية والإقرار بعدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء الإحصائية في هذا النموذج

3. اختبار ثبات التباين للأخطاء:

يقوم هذا الاختبار على تبين وجود ثبات في تباين الأخطاء من عدمه، لذلك نضع الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد ثبات في تباين الأخطاء.
- الفرضية البديلة: يوجد ثبات في تباين الأخطاء.

Prob >%5لا يوجد ثبات في تباين الأخطاء وإذا كان Prob < %5 يوجد ثبات في تباين الأخطاء

الجدول (2–11): نتائج اختبار Levene

Method	df	Value	Probability
Bartlett	2	8.650853	0.0132
Levene	(2, 320)	0.302187	0.7394
Brown-Forsythe	(2, 320)	0.220109	0.8026

المصدر: مخرجات Eviews

Prob=0.7394>%5 يعني نرفض الفرضية البديلة و نستلزم بقبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ثبات في تباين

الفرع الثامن: نموذج الدراسة

بعد التوصل إلى نتيجة أن النموذج التجميعي هو الأنسب لبيانات الدول العربية خلال فترة الدراسة 2000–2020 وهذا فيما يخص تأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي، وبما أن الطريقة المستعملة لتقدير النموذج هي: طريقة المربعات الصغرى المرجحة بواسطة الأخطاء الغير مرتبطة داخليا الخاصة بالمقاطع، فقد تحصلنا على النموذج التجميعي المبين معلماته في الجدول التالي:

الجدول (2–12): النموذج المناسب لدراسة

Sample: 2000 2020
Periodsincluded: 21
Cross-sections included: 18
Total panel (unbalanced) observations: 323
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.850476	0.259074	22.58222	0.0000
MS	-0.379356	0.054142	-7.006722	0.0000

WeightedStatistics

Root MSE	0.904589	R-squared	0.153998
Meandependent var	0.219381	Adjusted R-squared	0.151362
S.D. dependent var	1.989061	S.E. of regression	0.907403
Sumsquaredresid	264.3051	F-statistic	58.43162
Durbin-Watson stat	1.630007	Prob(F-statistic)	0.000000

UnweightedStatistics

R-squared	0.019552	Meandependent var	4.127245
Sumsquaredresid	24022.91	Durbin-Watson stat	1.229585

المصدر: مخرجات Eviews

نستنتج :معادلة النموذج التجميعي

$$CPIB = C(1) + C(2)*PDMPIB$$

$$CPIB = 5.850476-0.379356 *PDMPIB$$

قيم الاحتمالية الجزئية:عندما تكونProb(x)< 5% لها دلالة إحصائية أماProb(x)>5% ليس لها دلالة إحصائية.

Prob(c)=0.000<5% أي لها دلالة إحصائية .

Prob(PMI)=0.00<5%أي لها دلالة إحصائية .

- قيمة الاحتمالية الكلية: عندما تكونProb(F)< 5% لها دلالة إحصائية أما Prob(F)>5% ليس لها دلالة إحصائية Prob(F)=0.000<5% لها دلالة إحصائية أي النموذج جيد

- معامل التحديد R^2:

$R^2<0.5$ قوة التفسير ضعيفة

$R^2>0.5$قوة التفسير قوية

$R^2=0.153998$ أي أن الإنفاق العسكري يفسر النمو الاقتصادي بنسبة 15.39 % من التغيرات الاحتمالية و هي نسبة ضعيفة

معامل الارتباط الذاتي DW:

أشارت نتيجة DW(1.630007)إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لدراسة علاقة بين العسكري و النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني:تفسير نتائج الدراسة

الفرع الأول: العلاقة بين نسبة الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي

بينت نتائج الدراسة لوجود علاقة بين الإنفاق العسكري ومعدل النمو في الدول العربية، لكن هذه العلاقة كانت عكسية، أي كل ما زادت نسبة الإنفاق العسكري من PIBكلما انخفض معدل النمو الاقتصادي. ويُعزى ذلك إلى العوامل والأسباب التالية:

- عدم وجود صناعة عسكرية تساهم في خلق ثروة والنمو الاقتصادي؛
- كل الدول العربية تقوم باستيراد كل مستلزمات العسكرية من الخارج مما يؤدي إلى نزيف العملة الصعبة؛
- تتميز المنطقة العربية بنزاعات عسكرية وسياسية بكثرة أي عدم استقرار؛
- تتميز بتفضيل الجانب العسكري على الجانب المدني في القرار السياسي أي السلطة عند العسكر؛
- كل ما تزيد المداخيل يزيد الإنفاق العسكري.

الفرع الثاني: نموذج المناسب

بما أن كل الملاحظات تنطبق على دول العربية هذا ما يفسر أن النموذج التجميعي هو الأنسب في الدول العربية أي ان الدول العربية لها نفس السلوك في مجال حجم الإنفاق العسكري وعلاقته بالناتج الداخلي الخام.

الفرع الثالث: الإجابة على الفرضيات

- رفض الفرضية الأولى بناءً على جدول الارتباط؛
- نقبل الفرضية الثانية وذلك حسب المنحنيات؛
- نقبل الفرضية الأخيرة وذلك من خلال الجانب النظري؛

- نقبل الفرضية الرئيسية وهناك علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي

خلاصة الفصل:

يتبين من نتائج التحليل الإحصائي والقياسي ما يلي:

- تميزت قيم متغيرات الدراسة بأنها لها نفس السلوك أي أن الإنفاق العسكري يؤثرا سلبا على النمو الاقتصادي؛
- أثبتت علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة سلبية؛
- تقدير النموذج التجميعي توصل إلى أن الإنفاق العسكري يؤثر على النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحليا لإجمالي؛
- المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الأثر الثابت،أكدت نتائج اختبار وولد على أن نموذجا لتجميعي هوالأمثل؛
- المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي،أكدت نتائج اختبار هوسمان على أن نموذج الأثر العشوائي هو النموذج الأفضل؛
- المفاضلة بين نموذج التجميعي ونموذج الأثر العشوائي،أكدت نتائج اختبار بروش باقان على أن النموذج تجميعي هو الأفضل.

الخاتمة

تتكون هذه الخاتمة من ثلاثة أجزاء، نتناول في أولها مجموعة الاستنتاجات التي توصلنا إليها،والإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية هذا البحث؛ أما الجزء الثاني فيتضمن بعض التوصيات حول علاقة الإنفاق العسكري بالنمو الاقتصادي بحسب طبيعة اقتصاد دول العربية،في حين تضمن الجزء الأخير بعض مانراه إشكالات جديدة مستنتجة من هذا البحث يمكن النظر إليها على أفاق بحث جديدة.

أولا: نتائج الدراسة

تبين من خلال هذا البحث وانطلاقا لمات طرقنا له في الفصل النظري فقد اتفقت المعلومات المتطلع عليها مع ماتنصه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة حيث أن في بعد الدول الإنفاق العسكري أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وفي بعض الدول آثر سلبي.

نستخلص من سياق الفصل الثاني وتبعا للتحليل الإحصائي والقياسي لبيانات الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي إلى بعض من النتائج أهمها:

- أن الإنفاق العسكري يتأثر بالموقع الجغرافي، سباق التسلح.
- أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري والعكس غير صحيح في الدول العربية.
- تبين من خلال حساب معاملات الارتباط وجود علاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي، وهي علاقة سالبة
- دلت نتائج المفاضلة بين نماذج بانل، أن نموذج التجميعي هو نموذج المناسب لهذه الدراسة لان البلدان لها نفس السلوك.

ثانيا: توصيات الدراسة

- يجب على بعض الدول توفير بياناتها لأجل وصول إلى نتائج دقيقة ومعالجة المشكل؛
- دعم مشاريع البحث والتطوير ودعم مشاريع التصنيع العسكري المحلي؛
- ضرورة أن يكون اهتمام أكثر بالقطاع العسكري على مستوى الدراسات والبحوث لتقليل الاعتماد على الاستيراد في هذا المجال.

ثالثا: أفاق الدراسة

بعد التطرق لموضوع والطرق المستخدمة فيها يمكن رؤية الأفاق التالية:

- يمكن توسيع عينة الدراسة إلى الدول التي لم يتم دراستها في موضوعنا؛
- تفسير العلاقة التبادلية بمؤشرات الإنفاق العسكري ؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

1.إيهاب علي داود، عباس فاضل رسن، قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019، جامعة أهل البيت، العراق، 2019

2. بن عمر عبد الرزاق،خطوات التطبيق التقنية panel data modelباستخدام برنامج ايفيوز10 ، جامعة فرحات عباس،سطيف ،جانفي 2021.

3. بن قانة إسماعيل،سلاسل نماذج بانل الحركية والساكنة،ندوة علمية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

4. حابس فؤاد يوسف عصفور، أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول الطوق،جامعةاليرموك،نيسان 1996

5. خالد حيدر، تحليل اقتصادي قياسي للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية، المجلة العلمية لجامعة جيهان، العراق ،2018

6. سارة حسام رواشدة، الإنفاق العسكري و أثره على التنمية في الأردن 1976-2014، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن ،2017

7. شافعي صافية،الإنفاق العسكري بين المتطلبات الأمن ورهانات التنمية، جامعة 8ماي 1945، قالمة 2018

8. صلاح نيوف ،مدخل إلى الفكر الإستراتيجي ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

9. طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري والتضخم لسوريا لمدة 1970-2000، كلية الإدارة الاقتصاد، تنمية الرافدين ،2005

10. عبد الرزاق الفارس،السلاح والخبز النفاق العسكري في الوطن العربي 1970- 1990 دراسة في الاقتصادالسياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي1993

11. عبد الرزاق بن هارون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير نفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي حالة التمور الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2013

12. عبد الصمد بن عبد الرحمان، التحريرالمالي والنموالاقتصادي، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر ،2021

13. علي خزان،تأثيرالإنفاق العسكري على التنمية دراسة حالة الجزائر 1990-2015، جامعة ورقلة، الجزائر،2016

14. لوح حكيم، دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة 1990-2013، جامعة عبد الحميد بن باديس الجزائر 2017

15. مارتن غريفيثش و تيري اوكالاهان ، مفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي .الإمارات العربية ،2002

16. محمد حجازي محمد، جغرافيا سياسية، جامعة القاهرة، مصر ،1996-1997

17. محمدعبدالعزيزنجمية،إيمانعطيةناصف،علىعبدالوهابنجا،التنميةالاقتصادية،مكتبةطريقالعلم،أكتوبر 2008

18. محمود محمد صبره،جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، جامعة الأزهر، غزة ،2014

19. مي حمد احمد زيارة، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، جامعة الأزهر، غزة، 2014

20. نبيلة تلي، أثر على التضخم الإنفاق العسكري في دول MENAو OECD خلال الفترة 1990-2018، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2020

21. نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية،2021

22. هيفاء غانية، رياض ريمي، الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية للفترة 1973-2016، مجلة أبحاث اقتصادية والإدارية، الجزائر ،2019

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1 - Luca Pieroni : "الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في 90 دولة في 2006 ،كلية المحاسبة و الاحصاء

2 - Sanjeev Gupta, Luiz de Mello, and Raju Sharan ،الفساد و الإنفاق العسكري ،صندوقا لنقد الدولي دائرة الشؤون المالية ،فيفري 2000

3-Gouda Abdel-Khalek ،الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي: حالة الهند،مركز القوات المسلحة، جامعة القاهرة ، مصر

4 - J. Paul Dunne، الإنفاق العسكري والنمو والتنمية والصراع،جامعة غرب إنجلترا بريستول وجامعة كيب تاون، افريل 2011.

5 - esmaeil Taspinara Mohammad Nigar Korhan K. Gokmenoglua Sadeghieh،الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي : حالة تركيا،المؤتمر السنوي السادس عشر للمالية والمحاسبة، ACFA، براغ 2015، 29 مايو 2015.

6 -TAYFUN GÜNANA،العلاقة بين الإنفاق الدفاعي وتضخم اقتصادي

7- Mohammad Nizar: NusrateM–ziz، الإنفاق العسكري و النزاع المسلح و النمو الاقتصادي في الدول النامية في الفترة ما بعد الحرب الباردة ،جامعة نوتنغهام ، مركز الأبحاث في الاقتصاد التنمية و التجارة الدولية (CREDIT)، نوتنغهام

قائمة الملاحق

الملحق (أ):نموالإجمالي ناتج المحلي (سنويا) %

	UEA	BAH	ALG	EGY	IRQ	JOR	KUW	LEB	LYB	MOR	MRT	OMA	QTR	SAU	SOD	SYR	TUN	YEM
2000	10,85	5,30	3,80	6,37	16,92	4,25	4,69	1,34	3,68	1,91	-3,92	6,55		5,63	6,35	0,68	4,71	6,18
2001	1,40	2,49	3,00	3,54	1,76	5,27	0,21	3,84	-1,76	7,32	-0,80	4,48	3,90	-1,21	6,50	1,05	3,80	3,80
2002	2,43	3,35	5,60	2,39	-8,20	5,78	3,01	3,42	-0,96	3,12	1,38	-1,10	7,18	-2,82	6,01	3,95	1,32	3,94
2003	8,80	6,30	7,20	3,19	-36,66	4,16	17,33	3,23	13,02	5,96	6,93	-2,67	3,72	11,24	6,29	7,20	4,70	3,75
2004	9,57	6,98	4,30	4,09	53,38	8,57	10,24	6,68	4,46	4,80	4,73	1,29	19,22	7,96	5,14	6,90	6,24	3,97
2005	4,86	6,77	5,90	4,47	1,67	8,15	10,61	2,69	11,87	3,29	8,57	2,49	7,49	5,57	5,64	6,22	3,49	5,59
2006	9,84	6,47	1,70	6,84	5,65	8,09	7,51	1,55	6,50	7,57	18,33	5,37	26,17	2,79	6,53	5,05	5,24	3,17
2007	3,18	8,29	3,40	7,09	1,89	8,18	5,99	9,31	6,35	3,53	4,45	4,45	17,99	1,85	5,74	5,67	6,71	3,34
2008	3,19	6,25	2,40	7,16	8,23	7,23	2,48	9,07	2,67	5,92	-0,33	8,20	17,66	6,25	3,85	4,48	4,24	3,65
2009	-5,24	2,54	1,60	4,67	3,38	5,02	-7,08	10,23	-0,79	4,24	0,10	6,11	11,96	-2,06	1,09	5,91	3,04	3,87
2010	1,60	4,33	3,60	5,15	6,40	2,31	-2,37	7,98	5,02	3,82	2,62	1,71	19,59	5,04	3,86	5,19	3,51	7,70
2011	6,93	1,98	2,90	1,76	7,55	2,74	9,63	0,87	-62,08	5,25	4,17	2,89	13,38	10,00	-3,21	2,85	-1,66	-12,71
2012	4,48	3,73	3,40	2,23	13,94	2,43	6,63	2,54	123,14	3,01	4,47	8,86	4,73	5,41	-17,00	-26,34	3,91	2,39
2013	5,05	5,42	2,80	2,19	7,63	2,61	1,15	3,81	-13,60	4,54	4,15	5,23	5,56	2,70	1,96	-26,30	2,14	4,82
2014	4,41	4,35	3,80	2,92	0,20	3,38	0,50	2,45	-24,00	2,67	4,27	1,29	5,33	3,65	4,66	-2,23	2,71	-0,19
2015	5,06	2,49	3,70	4,37	4,72	2,50	0,59	0,58	-8,86	4,54	5,38	5,02	4,75	4,11	1,91	-2,44	1,00	-40,71
2016	2,98	3,56	3,20	4,35	13,79	1,99	2,93	1,58	-2,80	1,06	1,26	5,05	3,06	1,67	3,47	0,42	1,12	-9,38
2017	2,37	4,29	1,30	4,18	-1,82	2,09	-4,71	0,78	26,68	4,25	6,27	0,30	3,20	-0,74	0,71	0,75	2,24	-5,07
2018	1,19	2,14	1,10	5,31	2,63	1,93	1,25	2,54	15,13	3,15	4,53	1,29	1,23	2,43	-4,86	1,48	2,51	0,75
2019	3,41	2,14	1,00	5,56	5,96	1,96	0,43	-7,16	2,54	2,61	5,76	0,16	-3,56	0,33	-2,18	3,75	1,40	
2020	-6,13	-5,09	-5,10	3,57	-15,67	-1,55	-8,69	-21,46	-31,30	-6,29	-1,76	-9,18	-3,56	-4,11	-5,81		-9,18	

الملحق (ب)نسبة الإنفاق العسكري من (PIBسنويا)%

	UEA	BAH	ALG	EGY	IRQ	JOR	KUW	LEB	LYB	MOR	MRT	OMA	QTR	SAU	SOD	SYR	TUN	YEM
2000	8,32	3,962	3,4	6,66		6,26	7,15	5,4	3,15	2,21	2,93	8,09		10,5	4,8	5,5	1,55	4,915
2001	5,61	4,148	3,8	2,55		5,89	7,7	5,4	2,41	3,73	4	9,36	3,93	11,4	2,9	5,5	1,52	5,481
2002	4,88	4,611	3,7	2,99		5,45	7,4	4,8	2,07	3,49	2,74	9,28	3,33	9,76	3,3	5,4	1,49	6,896
2003	4,69	4,659	3,3	3,28		6	6,54	4,7	2,07	3,49	4	9,1	2,43	8,69	2,3	6,2	1,48	6,855
2004	4,61	4,045	3,3	3,18	1,68	5,14	5,8	4,5	2,07	3,25	3,84	9,01	1,99	8,08	5,8	5,5	1,43	5,301
2005	3,66	3,214	2,8	2,88	2,24	4,8	4,34	4,5	1,53	3,26	3,05	8,81	1,75	7,73	4,4	5	1,45	4,868
2006	3,23	3,103	2,6	2,71	1,9	4,66	3,54	4,6	1,12	3,11	2,69	8,12	1,96	7,85	4,6	4,4	1,45	4,308
2007	3,28	2,957	2,9	2,61	2,24	6,03	3,59	4,6	0,95	3,05		7,71	2,01	8,53	5,3	4,1	1,26	4,851
2008	3,67	2,8	3	2,38	2,37	6,18	3,01	4	1,49	3,18	3,06	5,69	1,99	7,35	5	3,6	1,29	4,446
2009	5,46	3,611	3,8	2,18	2,9	6,58	3,97	4		3,29	3,14	6,96	1,47	9,62	5,5	4	1,29	5,654
2010	6,04	3,278	3,5	2,03	2,71	5,9	3,76	4,1		3,39		6,44		8,57		4,1	1,3	4,686
2011	5,47	3,591	4,3	1,95	2,3	5,5	3,5	4,1		3,3		7,35		7,23			1,56	4,926
2012	5,08	3,845	4,5	1,84	1,9	4,69	3,41	4	3,75	3,46	2,26	12,1		7,68			1,51	4,574
2013	6,03	4,141	4,8	1,65	3,32	4,24	3,27	4,2	7,64	3,81	2,13	11,1		8,98			1,64	4,08
2014	5,64	4,419	5,5	1,61	2,95	4,26	3,59	4,7	15,5	3,68	2,16	10,1		10,7			1,91	3,967
2015		4,633	6,3	1,69	5,41	4,26	5,01	4,5		3,23	2,1	10,9		13,3	2,7		2,27	
2016		4,671	6,4	1,72	3,5	4,51	5,89	5,1		3,22	2,09	12,1		9,87	2,7		2,36	
2017		4,339	5,9	1,67	3,86	4,76	5,61	4,5		3,18	2,04	9,64		10,2	3,5		2,14	
2018		4,074	5,5	1,42	2,85	4,64	5,1	5		3,12	2,11	9,54		9,47	1,8		2,11	
2019		4,055	6	1,25	3,38	4,64	5,48	4,7		3,1	10,9	8,64		7,81	1,6		2,56	
2020		4,074	6,7	1,18	4,05	4,96	6,5	3		4,28	2,47	10,9		8,45	1,1		2,91	

الملحق ج مصفوفة الارتباط الخطي

Covariance Analysis:Ordinary
Date: 05/24/22 Time: 15:15
Sample: 2000 2014
Includedobservations: 323
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation Probability	CPIB	PDMPIB
CPIB	1.000000 -----	
PDMPIB	-0.144822 0.0091	1.000000 -----

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والإنفاق العسكري	
المبحث الأول: مفاهيم عامة للإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي	2
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العسكري	2
الفرع الأول:تعريف الإنفاق العسكري	2
الفرع الثاني: النظريات المفسرة للإنفاق العسكري	2
الفرع الثالث: مؤشرات قياس الإنفاق العسكري	5
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي	6
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	6
الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	8
الفرع الثالث:مؤشرات قياس النمو الاقتصادي	9
المطلب الثالث:العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي	11
الفرع الأول: جدلية العلاقة التبادلية	11
الفرع الثاني:العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي	11
الفرع الثالث:آثار إيجابية والسلبية للعلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي	12
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	13
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	13
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغات الأجنبية	16
المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	19
الفرع الأول: مقارنة مع الدراسات باللغة العربية	19
الفرع الثاني: مقارنة مع الدراسات باللغات الأجنبية	20
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني:دراسة قياسية تحليلية لأثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي	
تمهيد	25
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	25

المطلب الأول: طريقة الدراسة	25
الفرع الأول: المنهجية المتبعة	25
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها	26
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة	26
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	27
الفرع الأول: المقاييس الإحصائية	27
الفرع الثاني: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة	27
المبحث الثاني: نتائج دراسة أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الدول العربية ومناقشته	28
المطلب الأول: تقديم النتائج المتواصل إليها	28
الفرع الأول: نتائج الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة	28
الفرع الثاني: دراسة العلاقة بين نسبة الإنفاق العسكري و معدل النمو الاقتصادي	31
الفرع الثالث: نتائج الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي	32
الفرع الرابع:المفاضلة بين النموذج التجميعي و النموذج الثابت	34
الفرع الخامس: المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة	36
الفرع السادس: المفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج آثار العشوائية	38
الفرع السابع: نقوم باختبارات تشخيصية لتأكد من نموذج الدراسة	38
الفرع الثامن: نموذج الدراسة	39
المطلب الثاني:تفسير نتائج الدراسة	40
الفرع الأول: العلاقة بين نسبة الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي	40
المطلب الثاني:تفسير نتائج الدراسة	40
الفرع الثاني: نموذج المناسب	40
الفرع الثالث: الإجابة على الفرضيات	40
خلاصة الفصل	41
الخاتمة	43
المراجع	45
الملاحق	